جامعة ابن خلـــدون –تيارت–

العلـــــــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلـــــــوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات العمل

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر (2010–2020)

إعداد الطلبة:

– داو سماعين

– بن نعار بوعمامة

الأستاذة المشرفة:

بوجحيش خالدية

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
بن صوشة ثامر	محاضر –أ–	رئيسا
بوجحيش خالدية	محاضر –ب–	مقررا
عثماني أمينة	محاضر –ب–	مناقشا
صحراوي جمال	مساعد –ب–	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2022/2021

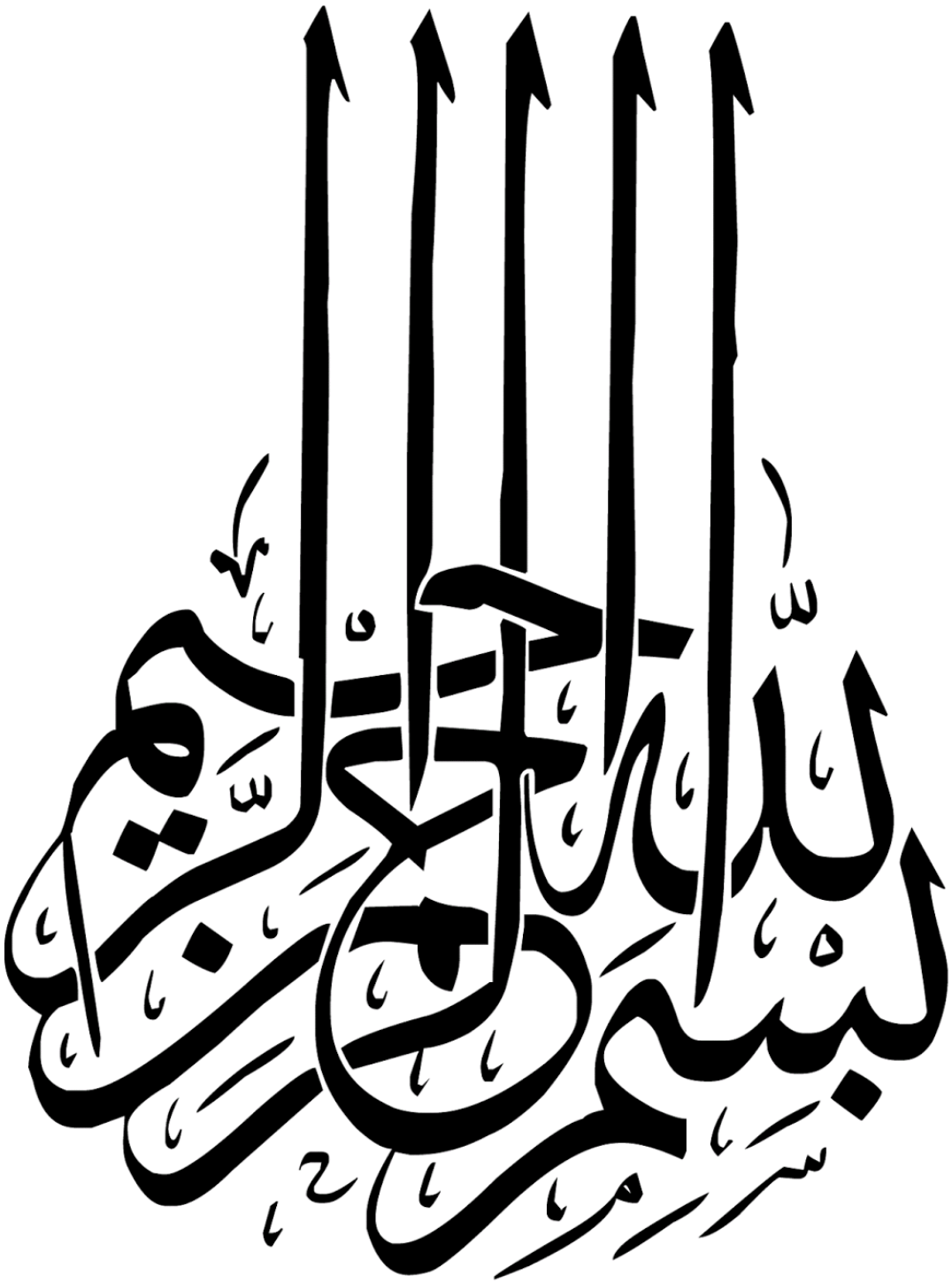
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا العبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع. ونتقدم بالشكر الجزيل مع فائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذة المشرفة

"بوجحيش خالدية "

كما نشكر كل أساتذة الكلية وندعو لهم بدوام الصحة والعافية.

كما نتقدم بجزيل الشكر

إلى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد في انجاز هذا العمل.

إهداء

إلى الساهرين على مشعل النور ليضيئوا للأجيال طريق الهدى والتقدم.

إلى الذين اشترط الله مرضاته برضاهما وأودع الرحمة والحب فيهما والدي الكريمين.

و إلى أخي والأخوات الثلاثة.

وإلى زوجتي.

وإلى خالي وزوجته.

وإلى كل من عرفني ونسيه قلمي.

أهدي هذا العمل المتواضع.

سماعين

إهداء

إلى أعظم هبة من الله سبحانه وتعالى ادام الله عليهما الصحة والعافية.

الوالدين الكريمين أبي العزيز وأمي الغالية.

إلى سند الحياة الإخوة.

إلى كل طلبة العلم والأصدقاء.

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

أهدي هذا العمل.

بوعمامة

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

كلمة شكر	02
إهداء	03
فهرس المحتويات	04
قائمة الجداول	05
قائمة الأشكال	06
مقدمة	07
الفصل الأول: معطيات نظرية حول الإستثمار الأجنبي	15-58
تمهيد:	15
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	16
المطلب الثاني: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الثالث: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	25
المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره (السلبية والإيجابية)	29
المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر	32
المطلب الثالث: الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر	35
المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر	39
المطلب الأول: قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر	39
المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر	45
المطلب الثالث: عراقيل ومعوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر	53
خلاصة الفصل:	59
الفصل الثاني: واقع سياسات التشغيل في الجزائر	61-102
تمهيد:	61

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة التشغيل	62
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل والعمل والبطالة	62
المطلب الثاني: مفهوم سياسة التشغيل وأهدافها وأنواعها	66
المطلب الثالث: أبعاد سياسة التشغيل.	69
المبحث الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر (أجهزة وبرامج وآثار ومعوقات وتحديات)	72
المطلب الأول: أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر	72
المطلب الثاني: آثار سياسات التشغيل	76
المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التي تواجه التشغيل في الجزائر	80
المبحث الثالث: حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في توفير مناصب الشغل (2010-2020)	86
المطلب الأول: وضعية التشغيل في الجزائر	86
المطلب الثاني: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2010-2020)	92
المطلب الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل (2010-2020)	98
خلاصة الفصل:	102
خاتمة:	104
قائمة المصادر والمراجع:	109
ملخص عام:	117

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول (2-1)	الفرق بين سياسة التشغيل النشطة وسياسة التشغيل السلبية.	68
الجدول(2-2)	تطور معدلات الفقر والبطالة و التضخم في الجزائر (2008-2012)	78
الجدول (2-3)	رصيد الميزانية ومعدل البطالة خلال الفترة2001-2012 الوحدة بالمليار دج	79
الجدول (2-4)	نمو الفئة النشيطة في الجزائر من1996 الى2010	85
الجدول (2-5)	تطور نسبة البطالة بالمائة :(%)	88
الجدول(2-6)	مناصب الشغل المحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	89
الجدول (2-7)	مناصب الشغل المستحدثة خلال 2005- 2009	91
الجدول (2-8)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة ((2010 2020	93
الجدول(2-9)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002 - 2018	94
الجدول (2-10)	(يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر (2010 - 2017	96
الجدول(2-11)	عدد مناصب الشغل الموفرة من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002 2018	98
الجدول (2-12)	فرص العمالة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر 2002-2018	99
الجدول (2-13)	فرص العمالة من خلال التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي	100
الجدول (2-14)	اهم الاستثمارات بالشراكة الجزائرية اجنبية 2010	101

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل(2-1)	الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل.	69
الشكل (2- 2)	علاقة معدلات النمو الاقتصادي بالبطالة.	76
الشكل (2-3)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر2010-2014	97

مقدمة

❖ **المقدمة:**

نظرا للتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي اتسمت بها البيئة الدولية الراهنة، في ظل المستجدات والتحولات العالمية، وما أفرزته من متغيرات جديدة، والتي نجد من أبرزها تعزيز طرق التعاون والشراكة ونقل التكنولوجيات الجديدة، والمهارات العالية وأساليب الإدارة الحديثة لخلق القيمة المضافة وزيادة القدرة الإنتاجية وتقليل نسب البطالة وتنويع مصادر الدخل الوطني، تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها ونسب تمويلها وتطورها لإستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية، خاصة المباشرة منها وذلك قصد إعادة رسم الواقع الاقتصادي، وخطط التنمية من خلال إستقطاب الشركات والمستثمرين للاستثمار فيها خاصة الاستثمارات المباشرة بحيث يأخذ الاستثمار المباشر حيزا كبيرا من اهتمامات المسؤولين والباحثين الاقتصاديين في مختلف البلدان في العالم للوصول إلى الاستفادة من عائداتها الكبيرة.

على الرغم من الاختلاف الدائر حول أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تسعى إليه الدول جاهدة، ويظهر ذلك من خلال التوسع والإنتشار للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة لها، وذلك من خلال جملة من التسهيلات والإعفاءات المقدمة والتنافس لإستقطاب أكبر قدر ممكن منها.

و يعد الإستثمار من أهم مؤشرات زيادة التشغيل في مختلف دول العالم خاصة في ظل إرتفاع مستويات البطالة التي أصبحت تهدد الكيان الاقتصاد المحلي بالتزامن مع إرتفاع نسبة الكثافة السكانية وبالتالي زيادة الفئة النشيطة، أي زيادة عرض العمل الذي لا يمكن أن تستوعبه المؤسسات المحلية وحدها لذى تلجأ للاستثمار الأجنبي.

وعليه فإن هذا البحث يركز على أحد أهم نتائج الإستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على ظاهرة التشغيل في الجزائر كونها مضيفة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، حيث تناولت الدراسة قضية التشغيل أو الحد من البطالة الناتجة عن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر فيها. فهناك من يرى الدور الإيجابي في النهوض بمستويات التشغيل من خلال خلق فرص العمل أو الاحتفاظ بالفرص القائمة، وهذا التأثير يكون إما مباشر من خلال

حجم وشكل دخول السوق واتجاهات الإستثمار ودوافعه وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة، وإما غير مباشرة من خلال تأثير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مختلف جوانب الاقتصاد مثل الاستثمار المحلي، النمو، زيادة الإيرادات، واحتدام المنافسة التي يفرضها دخوله البلد المضيف، وهناك من يرى أن دخوله الإستثمار الإجنبي المباشر يؤثر سلبا على التشغيل وذلك من خلال إحلال الآلة مكان اليد العاملة البشرية، وذلك بسبب أن الشركات المتعددة الجنسية تعمل على أنشطة كثيفة رأس المال إضافه إلى عدم قدرة المستثمر المحلي على الصمود أمام المستثمر الأجنبي نتيجة التفاوت الواضح بين الإمكانيات المادية والبشرية، الأمر الذي يؤدي إلى إفلاس المستثمرين والشركات المحلية وبالتالي تسريح العمال.

❖ **الإشكالية:**

– وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– ماهو أثر الاستثمار الإجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر؟ وكيف إستفادت الجزائر من حجم تدفقاته خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2020 ؟

–للإجابة على هذا السؤال الرئيسي نستعين ببعض الأسئلة الفرعية التالية:

1– ما طبيعة الحوافز والضمانات التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي؟

2– ماهي البرامج والسياسات التشغيلية التي إنتهجتها الجزائر؟

3– هل إستطاعت الجزائر من خلال حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من زيادة فرص العمل والتقليل من نسب البطالة خلال فترة الدراسة؟

❖ **فرضيات البحث:**

تقوم الدراسة على إختيار مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

1– تتوفر الجزائر على إمكانيات و مؤهلات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2- رغم حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة إلا انها مزالت تعاني من إرتفاع البطالة.

3- برامج تشغيل التي إعتمدتها الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب من العمالة إذا ما قورنت بالعراقيل والمعوقات التي واجهتها.

❖ **أهمية البحث:**

يحضر الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام خاص وكبير من قبل معظم دول العالم المتقدمة والنامية منها بما فيها الجزائر، وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة حيث يعد مصدر مستقرا للتمويل الأجنبي مقارنة بأنواع أخرى من جهة وكونه وسيلة مهمة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا وتطوير القدرات التنافسية وزيادة الصادرات من جهة آخرى.

- أما التشغيل يعتبر من أهم إنشغالات الدول باعتبار أن الإستخدام الفعال لجميع الطاقات الإنتاجية بما فيها القوة العاملة لزيادة الإنتاج الوطني وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.

❖ **أهداف البحث:**

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- التعرف على أساسيات ومفاهيم نظريه الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.
- قدرات وإمكانات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سرد أهم القوانين والأنظمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وما يعتريها من معوقات.
- إظهار حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

❖ **حدود الدراسة:**

✓ الاطار المكاني: قمنا باجراء هذه الدراسة على حدود دولة الجزائر.

✓ الإطار الزماني: ركزت هذه الدراسة على الفترة (2010-2020).

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع إختيارنا للموضوع إلى النقاط التالية:

✓ **أسباب موضوعية:**

- إثراء رصيد المكتبة.

- يعتبر موضوع مهم مرتبط بالتطورات الحاصلة في العالم.

-أهمية و دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية و التشغيل في الجزائر.

✓ **أسباب ذاتية:**

- علاقة التشغيل بتخصص دراستنا.

- تاثرنا نحن كطلبة بمسألة التشغيل بعد إنهائنا الدراسة و البحث عن حل لتخطي أزمة البطالة التي نمر بها كخرجين.

❖ **الدراسات السابقة:**

✓ **الدراسة (1)**: المقدمة من طرف ساعد بوراوي، تحت عنوان " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2008، وكانت إشكالية الدراسة: ما هو تأثير الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر على مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي ؟ وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في مايلي:

- تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.

– إن ترتيب الدول المغاربية موضوع الدراسة في المؤشرات الدولية والإقليمية بعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

– على الرغم من أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح الحوافز والاستثمارات والإعفاءات للمستثمرين الأجانب، إلا أن الواقع العملي أثبت أنها من المحددات الثانوية والتكميلية، وليست من المحددات الرئيسية لقرارات توطين أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الخارج.

- ✓ **الدراسة (2)**: المقدمة من طرف عيسى آيت عيسى تحت عنوان سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010. وكانت إشكالية الدراسة: مدى مساهمة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر في ظل التوجه الاشتراكي على انتشار البطالة لاحقا، خاصة بدايات الإصلاح الاقتصادي ؟ وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

– سياسة التشغيل المعتمدة خلال فترة الاستعمار تركت فراغا بعد الاستقلال.

– فشل سياسة التشغيل المتبناة في ظل التوجه الاشتراكي.

– تفاقم ظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي.

❖ **صعوبات البحث:**

قلة المعطيات الاحصائية خاصة السنوات الاخيرة في الإطار التطبيقي عكس كثرة المراجع و المصادر و تكرارها بشكل واضح فيما يخص الإطار النظري .

❖ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

المنهج المستخدم الوصفي التحليلي وذلك باستعراض أهم التعريفات وتحليل جداول متعلقة بمتغيري الدراسة الا وهما الاستثمار الاجنبي المباشر و التشغيل.

الفصل الأول:

تمهيد:

تتسم البيئة الإقتصادية الدولية الراهنة بقوة التنافس بين الدول المتقدمة والنامية، في إطار جلبه الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا يجعل المستثمر الأجنبي دورا فعالا في البلد المضيف لمشاريعه لأنها تشكل أهم وسائل التنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير مناصب الشغل وغيرها من المتغيرات المؤثرة في تطور ونمو الدول، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول، لذلك تسعى الدول إلى جذب أكبر قدرا ممكنا من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتسخير بذلك كل الإمكانات المالية والضريبية والبنى التحتية لجذب وإغراء المستثمرين، وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي باشرت في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئه الجو الإقتصاد والإداري والضريبي له، سعيا منها لتنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

ولذلك سيتناول الفصل الأول ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- **المبحث الأول**: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر
- **المبحث الثاني**: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره (السلبية والإيجابية)
- **المبحث الثالث**: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار الأجنبي على أنه حتمية وأداه للنمو الاقتصادي وعنصر حساس وأداه فعالة للنهوض بالاقتصاد لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية لذا يتناول هذا المبحث مختلف التعاريف والمفاهيم التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر بصفه عامه من قبل المنظمات الاقتصادية والاقتصاديين والهيئات الدولية المختصة في هذا المجال بالإضافة إلى ذلك نستعرض أهم أشكاله وأهميته ودوافعه.

➢ المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر لغة واصطلاحا:

لغة: هو لفظ مأخوذ من الثمر وهو حمل الشجر وثماره أثمر الشجر[1]

اصطلاحا: تعددت التعاريف تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث الإرث ارتكز مجملها على الجوانب المخاطر والسعي نحو الربح وعلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على أضافه إجمالية إلى رؤوس الأموال والسلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج.[2]

2- التعاريف والنظريات المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات نذكر بإيجاز:

أ- تعريف المؤسسات والمنظمات الدولية والمالية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف كل من الصندوق النقد الدولي FNI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمارات في مشروعات داخل دوله بواسطة مقيمين في دول أخرى بحيث تزيد حصة هؤلاء المستثمرين الأجانب على50 % من رأس المال ويتركز25 % فأكثر من الأسهم في يد

[1] – سليمان عمر محمد عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر "حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"**، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان، الأردن، 2010، ص22.

[2] – محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص15-16.

شخص واحد أو جماعة منظمة من المستثمرين حتى تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع".

كما تعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك "الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة للمستثمر الأجنبي أو الشركة بحيث لا يقل نصيب المستثمر عن 10 % من راسي المال الفرعي أو من القوة التصويتية".[1]

كما تعرف منظمة التجارة العالمية OMC بأن الاستثمار الأجنبي هو "عملية يقوم المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (البلدان المضيفة) فعالية التسيير.[2]

ب–تعريف الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري:

وفقا لما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 420/90، المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب الموقعة في الجزائر بتاريخ 1990/07/23 عرف الاستثمار الأجنبي على أنه 'المواطن الذي يملك رأس مال ويقوم باستثماره في أحد بلدان إتجا المغرب العربي".[3]

وبصدور القانون01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الأجنبي الصادر في 30 أوت 2001 تناولت المادة الأولى والثانية من تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأزاله اللبس والغموض حوله حيث نصت المادة الأولى منه على: "يشمل كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات والرخصة".[4]

[1] – إبراهيم متلولي مغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل الاستثمار الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ، مصر، 2011، ص148

[2]– بولالي بدره، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة العمالة في الجزائر لفترة 2002–2006**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، اقتصاديات العمل، الجزائر، 2017-2018

[3] – المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 22-07-1990 المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار الأجنبي بين دول المغرب العربي الموقعة في 13-07-1990، الجريدة الرسمية رقم06.

[4] – المادة 1.2. من الأمر 03.01 المؤرخ في 30 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 45

أما المادة الثانية فنصت على أنه:

-. اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسعه قدرات الإنتاج أو أعاده التأهيل أو أعاده الهيكلة.

-. المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية.

-. استعاده النشاطات في إطار وحصصه جزئيه أو كلية.

فالنتيجة المستخلصة من هاتين المادتين تكمن في أن الاستثمار هو استحداث نشاطات جديدة وقدرات الإنتاج عن طريق الأموال أو المساهمة النقدية أو العينية في رأس مال المؤسسة كما استعاده النشاطات في إطار الخوصصة جزئيه أو كلية وهذا ما يسمى بمنح الامتيازات لإنجاز المشاريع والنشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.[1]

ج- تعريفات لبعض الاقتصاديين في شأن الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر لجزء من أوكل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في أداره المشروع مع المستثمر الوطني في حاله الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حاله ملكيته المطلقة للمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[2]

ويعرف سليمان عمر الهادي بأنه: ذلك الاستثمار الأجنبي الذي يقام في دوله مضيفة إلى أنه ملكيتها جانبيه وتؤول لفرد أجنبي أو لشركة غير وطنية تختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

- ذهب سمير محمد عبد العزيز إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مشروعات مشتركه داخل بين يسيطر عليه القائمون من بلد آخر ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركة جانبيه ومشروعات مشتركه.[4]

---

[1] - نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، ص31.

[2] - عبد السلام أبو قحف، **نظرية التداول وجدول الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

[3] - سليمان عمر محمد عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص09.

[4] - سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، مكتبه الإشعاع، ط2، مصر، 1989، ص313.

– كما يعرفه نزيه عبد المقصود مبارك على أنه تلك الاستثمارات يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر في البلد المضيف وثانيا ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.[1]

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الأشكال التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي التي يتخذها وتتجسد ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت، ومن أهمها:

1– تصنيفات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب معيار الملكية:

أ–الاستثمار المشترك:

–هو كل الاستثمار فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة الدولية ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات لنتاجيه وتسويقية ومالية.[2]

–هو عبارة عن نشاط يقوم عليه شخصين أو أكثر قد يكون أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونيه، أن المشروع المشترك غير خاضع إلى البنود والإجراءات التمثيل والترخيص وليس له شخصية قانونية منفصلة إلى أنه يلتزم بالعلاقة الخاصة بين الشركاء ورأس المال.[3]

ب–مزايا الاستثمارات المشتركة:

– من وجهة نظر الدولة المضيفة:

– لبناء المشاريع الاقتصادية واسعة الإنتاج وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم

– أن صيغه المشاركة تضمن للدولة المضيفة عدم انفراد المستثمر الأجنبي القرارات الإدارة والتشغيل

– تتيح صيغه المشاركة فرص واسعه للعناصر الوطنية لاكتساب الإنجازات الفنية والإدارية من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

---

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] – عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية**، مصر، 2008، ص84

[3] – عبد الله عبد الكريم، **ضمانات الاستثمار في الدول الغربية**، دار الثقافة، عمان، 2010، ص78

– يقدم نظام المشاركة بين رأس المال الوطني والأجنبي خدمه كبرى للاقتصاد القومي للدولة المضيفة.[1]

– من جهة نظر المستثمر الأجنبي:

– مساعد المشروع في حال نجاحه زيادة فرص العمل للمستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة بإنشاء مشاريع استثمارية مملوكه له بالكامل.

– يستهل بالاستثمار المشترك مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على قروض المحلية والمواد الخام الأولية.

– يساعد هذا الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية المصادر الأولية والخام للشركة الأم.[2]

2– الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات (شركات متعددة الجنسيات):

أن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات تخضع ملاعينها لسيطرة جنسيات متعددة كما يقوم بإدارتها أشخاص من جنسيات مختلفة وتقوم بأنشطتها الاقتصادية في بلدان جانبيه متعددة، إلا أن خطط عملها وسياستها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دوله معينه تسمى الدولة الأم، لكن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة إلى دول أخرى، هي الدول المضيفة.

وتعدد الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تحتل سنويا نصيب الأسد من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[3]

– تسمى أحيانا بالشركات الدولية أول شركات العابرة للجنسية حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دوله أو شركة أو مزيج من الإثنين.[4]

– وهي شركة تمارس نشاطها في عده دولا من خلال فروعها أو الشركات التابعة لها وتقوم بإداراتهم ومراقبة نشاطاتهم بفعالية[5].

---

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] – محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص41.

[3] – فعلى سبيل المثال، بلغت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الشركات المتعددة الجنسيات سنه 2003 حوالي75 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[4] – فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص24.

[5] – علي عبد الفتاح، **تشجيع الاستثمار**، دار الراية، عمان، ص380.

مزايا الاستثمارات المتعددة الجنسيات:

-من وجهة نظر الدولة المضيفة:

- ✓ توفير عوامل الإنتاج النادرة (التكنولوجيا، رؤوس الأموال) واللازمة لأغراض التنمية الشاملة-
- ✓ فتح أسواق جديدة للتصدير
- ✓ خلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبه البطالة
- ✓ تقديم منتجات وسيله جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين-
- ✓ تنمية المنافسة المحلية، أين تزداد درجه المنافسة بين الشركات العاملة سواء كانت وطنية أو محلية.

3- عقود التجميع:

هي اتفاقيات مبرمة بين المستثمر الأجنبي والمحلي، يقوم بموجبة المستثمر المحلي بإنتاج مكونات السلعة أو تجميعها تلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفه المواد الخام وأكبر حجم السوق في الدولة المستثمر فيها.[1]

- مزايا عقود العمل: إن المشاريع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري وبالتالي يترتب على وجود المزايا الخاصة لهذين الشكلين للاستثمار على مشاريع عقود التجميع[2].

4- المناطق الحرة:

هي مساحة من الأرض في الدول المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية ويتم التكامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لواها جانبيه يسمح لها بحرية التجارة والتداول البضائع والتصنيع والخدمات دون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.

مزايا المنطقة الحرة: إنها مجال إقليمي محصور جغرافي معين يمارس نشاط اقتصادي واحد أو أكثر مستثمرا كليا أو جزئيا.

[1] - قاسم ناجي علوان، **أداره الاستثمار بين النظرية والتطبيقية**، دار الثقافة، عمان، 2012، ص355.

[2] - محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص46.

من أهم الأدوار التي تلعبها المنطقة الحرة هي:

- ✓ تشغيل الأيادي العاملة.
- ✓ تنشيط حركه التجارة المحلية.
- ✓ تنشيط قطاع الخدمات والنقل.
- ✓ جذب رؤوس الأموال.
- ✓ نقل التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تنشيط القطاع الاقتصادي[1].

5-الاستثمارات التي تملكها الشركات الأجنبية بالكامل:

يتيح هذا الاستثمار للمستثمر الأجنبي سيطرة كاملة في اتخاذ القرار أي يحتفظ المستثمر الأجنبي بحق الملكية للمشروع الاستثمار ويحق له إدارته والتحكم بكل عملياته وقد يتحقق هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية ولا يزال الآن في الأنشطة الأكثر ربحية والتي تتميز بارتفاع معدل الفائدة (العائد) على الاستثمار بها.[2]

مزايا الاستثمارات التي يملكها الشركات الأجنبية:

- من وجهة نظر الدولة المضيفة:

- ✓ زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة.
- ✓ يساهم كبر حجم المشروع في إشباع حاجيات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع احتمال وجود فائض للتصدير، تقليل الواردات مما يساعد هذا على تحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص العمل الجديدة في الدولة المضيفة.
- ✓ يساهم المشروع في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المضيفة.

[1] – سليمان محمد عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر، حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مرجع سبق ذكر، ص27.

[2] – إبراهيم حسن مغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل الاستثمار الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره، ص148.

– من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

- ✓ كبر حجم أثر الأرباح المتوقع الحصول عليها والناجم عن انخفاض تكلفه المداخيل لعوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
- ✓ يساعد التمسك الكامل للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها الدولة المضيفة على وارداتها.
- ✓ يسهل التملك الكامل للمشروع الحصول على التسهيلات والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها للحصول على المواد الخام الخاصة.[1]

2– تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الغرض:

أ–الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأسواق:

يتجه هذا النوع إلى البلدان النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر وإن لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمه أخرى كالعمالة الماهرة.

ب– الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة:

في العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفرة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات لدخول في اقتصاديات أخرى.

ج–الاستثمار الأجنبي الباحث عن الخدمات:

يعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بعد انتهاز العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة الخدمات المالية كالتأمين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء.[2]

د– الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية:

يعد من أقدم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اتبعته الشركات المتعددة الجنسيات البلدان النامية، خاصة في مجال النفط ويعتمد هذا على تشجيع الصادرات من المواد الأولية وزيادة الاستيراد من السلع

[1] – محمد عبد العزيز عبد الله، **الأسهم في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] – سليمان محمد عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره ص28.

الرأسمالية والاستهلاكية والمدخلات الوسطية في العملة الإنتاجية.[1]

ه- الاستثمار الباحث عن الاستراتيجية:

يحدث هذا النوع في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، يكون له آثار توسيعية على التجارة.

➢ **المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (الاختصار):**

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الحقبة الماضية بالتحديد حيث إن له آثارا إيجابية عديدة فهو يساعد في ربع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض معدلات البطالة عمل جديدة وخلق فرص عمل جديدة. وبالتالي فإنه يمكن تحديد أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مؤشرين هما:

نسبه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي اللذان يصدران عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مختلف التقارير السنوية للاستثمار العالمي حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادها يعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي.[2]

يعمل الاستثمار الأجنبي على رفع القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجعت الواردات وكذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

مساهمة المشاريع الأجنبية المباشرة في تحقيق فوائد مشتركة لها وللدولة الوظيفة سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية ملحوظة في عجلة الاقتصاد.[3]

---

[1] – عبد الرزاق حسين، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، ط1، دار حامد، ، الاردن،2014، ص38-40.

[2] – بونقاب مختار، زواويد للزهار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل التخلص من التبعية للمحروقات**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2018، ص107-108

[3] – عبد الكريم كاكي، **استثمار الأجنبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص61-62

➢ **المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**

أن تتمتع الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب ببعض القرارات الخاصة وجوانب القوة المتمثلة أساسا في الوفرة المالية والتفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية دفعت بهم إلى ممارسة أنشطة استثمارية مختلفة خارج الدولة الأم أي في دوله أخرى ساعة جاهده وبكل الوسائل إلى جذبها من أجل تحقيق بعض الأهداف الخاصة بها ونرى اختلافا دوافع كل من المستثمر الأجنبي وا الدولة المضيفة وبهذا سنتطرق لأهم دوافع الطرفين:

أ- دوافع المستثمر الأجنبي:

تتعدد دوافع قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الخارج ويمكن حصر هذه الدوافع في النقاط التالية:

1- بحث عن المصادر: يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة ناسيه ما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. بهدف بناء قاعدة إنتاج تتركز على استغلال الموارد الأولية والثروات الكامنة.[1]

2- الرغبة في النمو والتوسع: إن عجز السوق الوطني من تحقيق أهداف المشروع الاستثمار والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحوي الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق.[2]

3- **الاستفادة من تكاليف الإنتاج المنخفضة**: يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف عناصر الإنتاج في الدول المضيفة كإنجاز الأراضي والأجور العمال بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض حده المنافسة المتعلقة أساسا بالسعر والجودة وتكاليف النقل. وهذا ما يدفعه إلى استثمار مزاياه التنفسية والتسويقية لأطول فترة ممكنة خاصة في حاله ارتفاع الطلب على منتجاته ويتحقق ذلك في ظل الإنتاج ببلد المستضيف الذي يمنحه أكبر فرصه لتكييف المنتجات

[1] – براهمية آمال، سلايسية طريفة، **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على اقتصاديات ومؤسسات دراسة الحالة الجزائر، بسكره، 2014، ص10.

[2] – دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي**، المعوقات والضمانات القانونية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2006، ص77.

مع احتياجات السوق المحلية مما يساهم في زيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة المنافع.[1]

4- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق واحد: يسعى المستثمر الأجنبي إلى توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة بهدف الحد من الانتكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية ومختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بين العوائد الاستثمارية في الخارج ضعيفا على عكس الاستثمارات المحلية التي عاده ما يكون معامل الارتباط بينهما قويا نوعا ما وذلك لأنها تتعرض إلى نفس الظروف التي قد تحدث في السوق.

5- تجنب قيود التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية للدول المضيفة:

يتم اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تجنب العوائق التي تعرض التجارة الخارجية ومن بينها الرسوم والضرائب الجمركية نظام الحصص والإجراءات الإدارية المعقدة التي تهدف لتقليل من الاستيراد... إلخ هذا إلى جانب ومن جانب آخر الاستفادة من الحوافز والتسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والمعتمد في إطار السياسة الاقتصادية الخاصة بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية كالتسهيلات الائتمانية وتخفيض معدلات الفائدة، الحوافز الجبائية... إلخ[2].

ب- دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدولة المضيفة:

تتنافس الدول المتقدمة والنامية حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بهم فيما يلي عرض ليهم الأسباب المؤدية للاستقطابها خاصة من جانب الدول النامية.

1- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:

هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقة لنتاجيه وثروات طبيعية هائلة كالمواد البشرية، المعادن والموارد الطاقوية والأراضي الزراعية... إلخ عبر أن هذه الدول لا تمتلك الإمكانات المادية والمالية الكافية لاستغلالها

[1] - با محمد نفيسه، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة ماجستير، جامعة وهران2، الجزائر، 2015، ص30.

[2] - با محمد نفيسه، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص31

لذلك تلجأ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد وطاقات الإنتاجية المتاحة بما يحقق لها أكبر المنافع.[1]

2- زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

تساهم هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية الاقتصاد البلد المضيف.

3- خلق فرص عمل:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للعمل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة. بالإضافة إلى تنمية وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف والرفع من مستوى العمالة الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارات الفنية وقد يتحقق كل ذلك في ظل اعتبارات عديدة نذكر منها ما يلي:[2]

- شركات الاستثمارات الأجنبية سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومن بقاء العوائد الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية.

-أن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها على المستوى الأفقي أو الراسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف تؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل.

- إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير والمشروعات الكثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.[3]

4- تحسين ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دوله أخرى خلال فترة زمنية عاده ما تكون سنه ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركه من حركات رؤوس الأموال التي تتدخل ضمن المعاملات الاقتصادية

[1] - عبيوط محند وعلي، **استثمارات الأجنبية في القانون التجاري**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص168

[2] - نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص419

[3] - محمد طارق يوسف، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات**، منشورات العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص25

بين المقيمين وغير المقيمين لذلك أنه يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجري وحساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار في ما يلي:

- ✓ زيادة التدفقات الرأسمالية في حاله تنبيه لاستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لأنه في هذه الحالة قد تقوم الشركات الأجنبية بالاستخدام المكثف مدخلات الإنتاج الوطني.
- ✓ تقليص المدفوعات الدولية في حاله تنبيه لاستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال محل الواردات بمعنى أن الشركات تقوم بسد جزء من حاجيات الأسواق المحلية.

❖ **المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره (السلبية والإيجابية):**

يلعب استثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تحقيق فوائد كبيرة ومنافع مهمة للدولة المتلقية له كما أن له آثارا سلبية على اقتصاديات هذه الدولة وهذا الاستثمار له مزايا بالنسبة للدولة المضيفة والدول المصدرة كما تلعب محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المستقطبة له دورا فعالا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد اتجاهاته ومساره حسب سياسة كل دوله وظروفها.

➢ **المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قسمين، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دوله ما دون الأخرى أما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة أو لعوامل راجعه للدولة الأم واستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار[1] وتمثل عوامل الجذب المتعددة بالدولة المضيفة في العناصر التالية:

أ- العوامل الاقتصادية:

من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية، حيث تتمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية للدولة كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين[2]

وتلعب العوامل الرئيسية الاقتصادية الدور الهام في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر واستفادة الدولة منها وهنا نتعرض إلى هذه العوامل في ما يلي:

1- درجه الانفتاح على العالم الخارجي:

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المحتومة معناه عدم وجود أي قيود على حركه التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربح ممكن فإنه يضم بكفاءة الاقتصادية بعيدا عن القيود.

[1] – رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص97

[2] – عمر هاشم، محمد صدقه، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص15

2- القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تحسن المركز القوم التنافسي للاقتصاد القومي مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية أي زيادة المركز التنافسي معناها ازدياد قدره وقوة الاقتصاد القومي على مواجهة أي ظروف خارجية وامتصاصها مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربح المطلوب الذي يسعى من أجله المستثمر الأجنبي.

3- القدرة على ادارة الاقتصاد القومي:

انتقالات الاستثمار الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن أداره الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ومن أهم المؤشرات التي تقاس عليها قدره الاقتصاد القومي، قيام الإدارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية هي القدرة على أداره الاقتصاد القومي الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

4- قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه:

الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصادات القوية وتبتعد عنه الاقتصادات الضعيفة والتي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل ويمكن الاستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه، معدل زيادة الناتج القومي، معدلات زيادة الناتج، معدلات نمو عناصر الإنتاج، شروط التجارة وقوة اتجاهاتها.[1]

ب- العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويأتي في مقدمه هذه العوامل درجه الاستقرار السياسي وكذلك العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، الاستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية، النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمار الأجنبي.

[1] - أشرف السيد حامد إقبال، **استثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص31

ج- التشريعات الضريبية:

هناك العديد من الدراسات التي ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاء للإعفاءات الضريبية أثرا إيجابيا في جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل المتوفرة وهناك دراسات ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة الأجل على إعفاءات ضريبية مالية ولا يمكن التيقن منها[1]

د- عوامل القانونية:

- تتمثل العوامل القانونية في ما يلي:

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمع بدخول الاستثمارات وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.

-الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية.

- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجه حل المنازعات ذات الكفاءة (أو التأخير أو التعقيد) في التطبيق وكيفية حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية.[2]

ه- البيئة الإدارية: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة التي تلعب دورا هاما في خلق بيئة أداريه للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم بعملية الإدارة بطريقه تقلل من

الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كم يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.[3]

---

[1] - عباس علي، **إدارة أعمال دولية**، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص154

[2] - أشرف السيد حامد إقبال، **إستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره، ص92

[3] - بعطاش عبد الكريم، **الإستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري**، اطروحه الدكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر،2009/2008، ص39.

➢ **المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

ترتكز إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا في الحصول على الأرباح وتعظيمها بالنسبة للمستثمرين الأجانب بينما تستفيد الدولة المضيفة من الاستثمارات الأجنبية ومن فوائدها ومنافعها في زيادة معدل تكوين رأس المال وتحقيق التنمية الاقتصادية وأخا وخلق فرص الجديدة للعمل وتحسين ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية بالإضافة إلى تكوين رأس مال بشري وبهذا فإننا نعرض تفصيل لهذه الإيجابيات التالية:

1- زيادة الإنتاج:

عندما يتحرك رأسمال الدولة المرسلة إلى الدولة المستقبلة فإنه يؤدي إلى زيادة عنصر رأس المال في الدولة المستقبلة وبربط هذا العنصر مع بقية العناصر الأخرى في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي. وبالتالي فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة لنتاجيه في دوله ما.[1]

كما يتيح الاستثمار الأجنبي إمكانية الرقي الصناعي وعن طريق ربط الشركات داخل شبكات العمل التنموي البحث العلمي ونقل التكنولوجيا عن طريق تقديم قدر كبير من راس المال الاستثماري.[2]

2- تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية استنباط طرق وأساليب لنتاجيه جديده، إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق واتباع تنظيمات أفضل ومن ثم زيادة الدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي وبهذا فإن التنمية الاقتصادية لا تعني تحسن الأوضاع الاقتصادية فقط وإنما يتعدى مفهومها إلى المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية فهي تعني زيادة الإنتاج القومي الحقيقي ومن ثم زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منها الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى زيادة الادخار ومن ثم تدعيم التراكم الرأسمالي الذي يساعد بدوره مرة أخرى في زيادة الإنتاج والدخلة القومي كما تعني التنمية الاقتصادية تنظيم الإنتاج وتطويره وتحسين القدرات الإدارية والفنية والإنتاجية للعامل أضافه إلى توفير

[1] – محمد عبد العزيز همجية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)** ، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص20-22

[2] – منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية، الأردن، 2003، ط1، ص 386

وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات القدرات الإدارية والفنية والإنتاجية للعامل أضافه إلى توفير وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم والمعيشة.[1]

3- زيادة التوظيف الأيادي العاملة:

وهذه النتيجة مهمة جدا وخاصة إذا كانت الدولة المضيفة دوله نامية تتمتع بوفرة نسبية في اليد العاملة ناتجه عن زيادة التكاثر السكاني في انتقال الرأس المال إلى هذه الدولة لبناء مشاريع جديدة يؤدي إلى توظيف الأيادي العاطلة عن العمل في هذه المشاريع وتمثل البطالة أحد المشكلات الرئيسية التي تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدميها وأنظمتها الاقتصادية. والاجتماعية والسياسية ما هي تعد من أخطر وأكبر المشكلات التي تهدد الاستقرار في الدول، ذلك أن تأثيرها لا يقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما يتعدى إلى باقي الجوانب وهي تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا وكبيرا للاقتصاد السياسي.[2]

وبالتالي فإن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص العمل في البلد المضيف لها يؤكد لنا الأثر الإيجابي الذي لهذا النوع من الاستثمارات على العمالة وعلاج مشكلة البطالة وقد تساهم أيضا في تدريب وتنميه القدرات الإدارية والفنية للموارد البشرية في البلدان المضيفة خاصة الدول النامية- الأمر الذي يساهم بدوره في زيادة الإنتاجية للعمال وتحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأجور وتكوين رأسمال البشري.[3]

4- نمو الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات:

إذا كان رأس المال الأجنبي في الدولة المضيفة ينتج سلع يمكن تصديرها فإن الدولة تحصل على عملات جانبيه نادرة تستخدمها في استيراد المعدلات الرأسمالية والمواد التي تساعدها في تحقيق خطط التنمية أو يمكن استخدام العملات الأجنبية في دفع خدمه أو أصل الدين.

---

[1] – محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مصدر سبق ذكره، 2003، ص22

[2] – رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 2666، أكتوبر 1997، الكويت، ص39

[3] – خرافي خديجة، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، سنه 2013-2014، ص93

ويمثل ميزان المدفوعات سجل لجميع المعاملات الاقتصادية الخارجية لذلك فهو يعتبر من أهم المؤشرات دقه في الحكم على المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، وكذلك على درجه التقدم الاقتصادي في هذا البلد كما أنه، ونتيجة لهذه الأهمية فميزان المدفوعات يعتبر كذلك من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار عند رسم سياستها الاقتصادية وأداره اقتصادها القومي.

من أجل سد العجز الذي تعاني منه البلدان النامية في ميزان مدفوعاتها، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر أضافه إلى ما يتبعه من تدفقات لرأس المال الأجنبي، أن دورا جوهريا، في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف ومن ثم تحسين وضع ميزان دفوعاتها بفضل قدره هذا النوع من الاستثمارات على تغطيه قدر كبير من حاجات السوق المحلية أضافه إلى قدرته على الوصول إلى الأسواق العالمية وغزو أسواق عالمية جديده، بسبب قدراته التصديرية نتيجة كبر حجم منتجاته وارتفاع جودتها ويساعد كل هذا على تحقيق فائض في ميزان مدفوعات البلد المضيف. مما يساعد على التخفيف من عبء الواردات وتحسين وضع الحساب التجاري ومن ثم تحسين نتيجة ميزان مدفوعات الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- الارتفاع المستمر لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشر الواردة إلى دول العالم، والتي من شأنها أن تحسن وضع موازين مدفوعاتها وتقلل عجزها.[1]

5- تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة:

- ويؤكد العديد من الاقتصاديين أن المهارات التقنية والإدارية نادرة في الدول النامية وعليه فإنه يمكن تسوية هذا الوضع في الدول النامية المضيفة، بأن تتحمل الشركات المتعددة الجنسية مسؤولية إدخال رأس المال البشري في هذه الدولة وذلك في صوره تعيين إداريين مدربين تدريبا جيدا، بالإضافة إلى هذا فإن إدخال التكنولوجيا الجديدة في الدولة المضيفة يزيد من إمكانية الإنتاج في هذه الدولة.

لقد أصبحت التكنولوجيا في الوقت الحالي تمثل أحد أهم العناصر الإنتاجية المساعدة على تحقيق وتسريع التنمية الاقتصادية في كل بلد وما يصاحبها من تنمية في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية الأخرى حيث تعاظمت أهمية المدخلات التكنولوجية في أغلب العمليات الإنتاجية، وتزايدت قيمة الأصول المعرفية

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2014

على حساب قيمه الموارد أولية في العديد من السلع وأصبحت التكنولوجيا عاملا أساسيا في تنويع المجالات الاقتصادية وزيادة الأرباح والدخل القومي، وفتح مناصب الشغل الجديدة خاصة للإطارات وذوي الكفاءة المهنية والتعليمية، ناهيك عن توفير مقومات الدفاع الداخلي والخارجي.[1]

أنه من الضروري الإشارة إلى أن إمكانية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية المباشرة قد تتوقف على الطاقة الاستجابة لهذه المعارف لدى تلك البلدان فقد تشكل فعل الشركات العابرة للقارات قناة مهمة لنقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلدان المضيفة إلى أن نقص الموارد البشرية المتعلمة والماهرة والمؤهلة، يمكن أن يحد من إمكانية استيعاب هذه المعارف ومن ثم يمكنه أن يحد من الآثار الإيجابية لعمليات نقل هذه المعارف إلى البلد المضيف.[2]

➢ **المطلب الثالث: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي:**

يرى بعض الاقتصاديون أن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وما هو إلا وسيلة استعمارية جديدة تلجأ لها الدول المتقدمة والغنية لاستتراف خيرات الدول النامية والسيطرة على مواردها الطبيعية ولاقتصاداتها بصفه عامه وهذا قد يشكل في الغالب مخاطر كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف وعلى ضوء هذا فإننا نقوم بعرض بعض السلبيات التي يمكن أن يحدثها الاستعمار الأجنبي المباشر.

1- التلوث البيئي:

قد يكون لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات سلبية على البيئة في البلد المضيف لها، نظرا لأن تلك المشاريع عاده ما تكون صناعات ملوثة للبيئة، كالاستخراجية النفطية والتعدينية والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمنت والأسمدة والتي يصعب عليها تأسيسها داخل دولتها الأم حيث تخضع تلك المشاريع إلى معايير بيئية مشددة لا تتوفر لدى البلدان النامية كما أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعمل بأساليب تكنولوجية قد تلوث البيئة المحيطة وهذا ما يدفع حكومات البلدان المتقدمة إلى إلزام هذه المشاريع

[1] – محمد سيد أبو سعود، **الإمكانات التكنولوجية، النمو الاقتصادي**، سلسلة دوريه تعني بالقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الخامس والتسعون، السنة التاسعة المعهد العربي للتخطيط، يوليو/ تموز 2010، ص02.

[2] – الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي**، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، عرض عام 2007، ص40.

باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي وبسبب ارتفاع تكاليف تلك الإجراءات لنجهد تلك المشاريع إلى العمل داخل البلدان النامية التي لا تفرض قيودا عليهم[1]

2- عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات ومعدل الصرف:

- لقد تطرقنا سابقا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات إذ يساهم في تغطيه قدر كبير من حاجيات السوق المحلية، ومن ثم التقليل من واردات البلد المضيف أضافه إلى مساهمته في زيادة الصادرات لهذا البلد، الارتفاع القدرات التصديرية لشركاته والراجع إلى كبار حجم منتجاتها وارتفاع مستوى جودتها، ولكن له نظره سلبية إذا ما ساهم في زيادة حجم واردات هذا البلد خلال اعتماد شركاته على مدخلات الإنتاج الأجنبية، كالمواد الخام والمنتجات الوسيطية المستوردة من الخارج بدلا من اعتمادها على المدخلات المحلية للبلد المضيف أو عن طريق مساهمته في زيادة حجم التحويلات الخاصة بالأرباح وغيرها من رؤوس الأموال، كالرسوم الإدارية، الإتاوات، ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الفروع الأجنبية للشركة الأم التابعة لها، مقابل الحصول على حق الاستخدام لاسم أو شعار الشركة الأم، وغيرها من التحويلات المالية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من البلد المضيف إلى الخارج.

- بهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على ميزان مدفوعات البلد المضيف من خلال مساهمته في تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق المساهمة في زيادة حجم الصادرات إلى أنه من جهة أخرى قد ينجم عنه زيادة في حجم العجز في ميزان مدفوعات البلد المضيف فالاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثيرات كبيرة وعديدة على ميزان مدفوعات البلد المضيف إلى أن هذه التأثيرات غالبا ما تكون غير ملموسة أو محسومة وغير محددة، حيث يعتمد ذلك على حجم ونوع هذه التأثيرات على ميزان المدفوعات، على حجم التدفقات النقدية الداخلة والمتمثلة في:

- مقدار تدفق رؤوس الأموال.

- مقدار القروض التي تحصل عليها الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج أضافه إلى المساعدات التي قد تحصل عليها هذه الشركات من الشركات الأم في الخارج.

[1] - نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، 2007، ص502-503.

– مقدار الضرائب والرسوم المقتطعة من طرف حكومة البلد المضيف على صادرات وواردات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى حجم هذه التدفقات النقدية الخارجية المصاحبة لتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك على حجم وقيمة صادرات وواردات شركاته والمتمثلة في:

– مقدار أرباح شركات الاستثمار الأجنبي المباشر المحولة إلى الخارج.

– مقدار أجور ومداخيل العاملين الأجانب بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحمول إلى الخارج.[1]

من خلال ما تطرقنا له يتضح لنا أنه من الخطأ التعميم بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمختلف أشكالها تساهم بشكل إيجابي في تحسين ميزان مدفوعات كل الدول المضيفة، فالأمر يتطلب منا دراسة كل التدفقات الداخلية والخارجية المصاحبة بصوره مباشرة وغير مباشرة لكل شركة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتطلب من جهة أخرى دراسة وتحليل السياسات العامة التي تتجنبها الدول المضيفة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

3– ارتفاع معدل التضخم:

التضخم ظاهره نقدية يمكن تعريفه ببساطه على أنه الارتفاع في مستوى العام للأسعار الناتجة عن زيادة كمية النقود بنسب أكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات.[2]

ويمكن تعريفه أيضا "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحده النقود"[3]

– ينجم عن التضخم آثار سلبية تعيق حركه التنمية والتطور الاقتصادي والتي تتمثل في انخفاض القدرة الشرائية للنقود وفقدانها لوظيفتها كمخزون للقيمة مما يؤدي إلى انخفاض ثقة الأفراد المجتمع بوحده العملة الوطنية فيؤدي إلى نمو معدلات الاستهلاك وإضعاف الحافز على الادخار وهذا يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، ما دام لا يقابل زيادة الطلب زيادة مماثلة في العرض.[4]

كما يؤثر التضخم على ميزان مدفوعات الدولة عن طريق ارتفاع السلع المحلية وبالتالي عدم قابليتها للتنافس الدولية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات.

---

[1] – عبد السلام أبو فحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية، مصر، سنه 2000، ص284

[2] – الوزني خالد، الرفاعي أحمد، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية**، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص242

[3] – البكري أنس والصافي وليد، **النقود والبنوك بين النظريات**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص107

[4] – عبد الرحمن إسماعيل وعرفات حربي،" **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص155

وهذا ينجم من عدة أسباب ومن بينها السبب الرئيسي هو الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول يؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة أضافه إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم وتحسن مستويات معيشتهم من جهة أخرى فإن قيام هذه المشاريع سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية وبأسعار أقل نسبيا الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الميل الجوي للاستهلاك وإذا لم يقابل ذلك زيادة في حجم السلع والخدمات المعروضة محليا فإن ذلك قد يخلق نوعا من الاختلال في توازن ما بين قوى العرض وقوى الطلب فينعكس أثره على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة حده الضغط التضخمي وهذا يشكل جدار السد للبلد المضيف أمام التنمية والتطور الاقتصادي.

تمتاز الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات باعتبارها أهم صوره الاستثمار الأجنبي المباشر بأصول لنتاجيه كثيفة رأس المال في الغالب وبقدرات مالية وتنظيميه عاليه، عاده ما تفوق تلك المتوافر لدى شركات الدولة المضيفة وبذلك نستطيع فرض توجهاتها الإنتاجية والتسويقية وحتى التشغيلية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أكثر من قدر من الأرباح دون مراعاة تحقيق الأهداف الأخرى، وهذا قد يشكل في الغالب مخاطر كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف لأنه في بعض الحالات تعمل على إهلاك المواد الطبيعية والبيئية للدولة المضيفة، وتحويل خيراتها لدولته الأم الأمر الذي قد يؤدي إلى افتقار الدولة المضيفة، وتدهور وضع ميزان مدفوعاتها.

– وعلى هذا يبقى أمام البلد المضيف ضرورة بدر قدر كبير من المجهود بغيت تحقيق أقصى قدر ممكن من مكاسبها الإنمائية وصياغة وتنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية الكفيلة باكو من آثارها السلبية.

فمن المهم جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن الأكثر أهمية منه هو كيفية توجيهه لما يخدم التنمية المستدامة داخل البلد المضيف.[1]

[1] – حامد عبد المجيد دراز، "**السياسات المالية**"، الدار الجامعية، مصر، سنه 2002، ص 227

❖ المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيره التنمية المطبقة في ظل النطاق الاشتراكي وألازمه النفطية سنه 1986 وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية مما الزم السلطات الجزائرية تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة ابتداء من التسعينيات.

وهذا بتنظيميها لبرنامج الإصلاح الهيكلي، بغيه تهيئه المناخ الملائم لجذب وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى القوانين والتشريعات الموضوعة من طرف السلطات العمومية وكذلك الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب كما سنتعرف إلى أبرز العراقيين والمعوقات التي يصادفها المستثمر الأجنبي في الجزائر.

➢ المطلب الأول: قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

التطرق إلى القوانين والتشريعات الموضوع من طرف السلطات العمومية والتي في مجملها تهدف إلى ترقية المجال الاستثماري، كان أهمها تلك التي وضعت سنوات التسعينيات مع عدم إهمال باقي التشريعات السابقة لما لذا نرى أنه من الأهمية تقسيمها إلى قوانين ما قبل فترة الإصلاحات وقوانين ما بعد فترة الإصلاحات.

قوانين ما قبل فترة الإصلاحات:

لقد جاءت هذه القوانين نتيجة أو موازيه مع السياسة التي كانت قائمة آنذاك والمترجلات في تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي حيث أصدرت الجزائر القوانين التالية:

مرحلة الستينيات:

- **قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963[1]**

من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا القانون هو حاجة الجزائر إلى رأس مال أجنبي وذلك لضعف الإمكانات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية.

إذ يمنح بموجبة الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بمعنى أن قبول هذا المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل ضمن أهداف الدولة

[1] – قانون رقم 63.277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، ج ر، عدد53، 2 أوت 1963، ص 774

أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاص في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني.

ويتضمن هذا القانون للمستثمرين الأجانب سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين حرية الاستثمار والتنقل والإقامة والمساواة أمام القانون والمساواة الجنائية وضمان عدم نزع الملكية إلا بتعويض عادل.

تقييم هذا القانون:

لم يعرف هذا القانون تطبيقا من الناحية الواقعية رغم الامتيازات التي جاء بها وذلك لتخوف المستثمرين الأجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ونية النظام السياسي في اتباع المنهج الاشتراكي فالإدارة الجزائرية بينت رغبتها في عدم تطبيقه ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها أضافه إلى أن الاقتصاد الوطني يتميز بنقص في المنشآت وثيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج.

- **قانون 1966 المؤرخ في 16 سبتمبر 1966:**[1]

نتيجة النقص الواضح في القانون 63-2077 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون الاستثمار رقم 284/66 بتاريخ 1966/09/15 المتعلق بالاستثمار الأجنبي والذي يهدف إلى سد الثغرات التي ظهرت في القانون 277/63 وذلك بتعريف المبادئ التي تقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني، وتحديد ضمانات ومنافع المتوفرة له.

فمن أهم مبادئ التي تضمنتها هذا قانون هو أن الاستثمارات الخاصة التي لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار انقطاعات الأخرى. بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية.[2]

– تقييم هذا القانون:

فشل هذا القانون لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي و لم يطبق عليه بل اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الوطنية، كما أن المشروع لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب و لم يضع مده محددة للتأميم، مع بقاء رأس المال الوطني الخاص والأجنبي مهمشا وذلك راجع إلى استمرار سيطرة

[1] – راجع للام رقم 66-248، المؤرخ في 15 سبتمبر سنه 1966، ج. ر العدد 80 ل 17 سبتمبر 1966، ص120

[2] – عليوش قربوه كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1999، ص02

القطاع العام وانتشار سياسة التأمينات. كما أن المنازعات تخضع للمحاكم الجزائرية وهذا يتنافى مع رغبه الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية خوفا من التحيز.

مرحلة السبعينيات:

- **قانون المالية 1970:**

تميزت هذه المرحلة بالتوجه الاشتراكي لذا كانت معظم الاستثمارات من اختصاص الدولة فمنذ سنه 1970 تأكد مبدأ توحيد تمويل الاستثمارات للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وهذا ما نصت عليه الماده05 من قانون المالية لسنه 1970 ونجد أن ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات قد أشار أنه يجب على المؤسسات استهلاك الأموال العامة والتي خصصت لها لتحقيق الأرباح لأجل زيادة إمكانات الاستثمار الوطني.

تقييم هذا القانون:

في هذه المرحلة نجد أن المشروع الجزائري قد حذر من مخاطر قيام الرأسمالية ما دام القطاع الخاص موجودة في مجال الصناعة، البناء والسياحة لذلك يجب القضاء على إيه إمكانية وتتيح للقطاع الخاص التحول إلى قاعدة إطراء للتنمية الاقتصاد وتلبيه سائر حاجيات البلاد.

– مرحلة الثمانينيات:

- **القانون رقم 11/82:**

تصحيح الأخطاء التي ارتكبت النموذج السابق للتسيير، عمدت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة إلى إعطاء حرية أكبر للمؤسسات العمومية في تسيير بعض شؤونها وذلك ضمن استراتيجية جديدة للتنمية.

فقد شغل الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر حصة متواضعة ضمن الإنتاج وهذا راجع للنقص الواضح في القوانين التي كانت تتعرض له من حين إلى آخر كما أن غياب جو للتنافس وعدم وجود المبادلات الخاصة التي تؤدي إلى خلق المنتجات.

فكل هذه العوامل أدت إلى تهميشه من عملية التنمية الاقتصادية.

وعلي إثرها صدر القانون 11/82 في 11 أوت 1982 [1]والمتعلق بالاستثمار الخاص الوطني أجاز للشركات الأجنبية وإنشاء شركات خاصة محلية شرطه عدم تجاوز رأسمالها 30 مليون دينار جزائري ذلك لتوفير الشغل والقضاء على البطالة التي أخذت تنتشر في أوساط الشباب على الخصوص والتقليل من الاستيراد وزيادة التكامل الخاص والعام.

– تقييم القانون:

إن المستثمرين الخواص في تلك الفترة كانوا ما يزالون متخوفين من عملية التأمين أضافه اتجاههم إلى النشاطات التجارية التي تدر أرباحا في أسرع وقت الشيء الذي جعل هذا القانون قليل الفعالية ومجرد قانون تحفيزي لبداية استفاقة القطاع الخاص الجزائري وهذا ما تأكد سنه 1986 بصدور قانون 13/86 المكمل للقانون 11/82 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها.[2]

قوانين ما بعد الإصلاحات:

بعد الفشل الذي صاحب المحاولات والمساعي الجزائري في ميدان الاستثمار المحلي والأجنبي والقوانين التي لم تحقق الهدف المرجو منها فإن الجزائر غيرت النهج الذي اتبعته في هذه المرحلة واتجهت نحو وجهه أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق.

- **قانون النقد والعرب 10/90:**

ما هو قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14 [3]الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ففوق ما جاء في المادتين 181 182 فتح هذا القانون الطريق لكامل أشغال الشراكة دون تخصيص كما أنه ألغى القانون 13/82 المتعلق بالشركات المختلطة كما أن المستثمر الغير المقيم أي الأجنبي بإمكانه أن ينشئ شركة عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة وبذلك فإن هذا القانون قد أدخل تمييزا للمستثمرين للمقيمين والغير المقيمين حيدة جاء في نص المادة (8): "يعتبر غير المقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصاد خارج القطر الجزائري".

[1] – القانون 11/82 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، مصادر في 1982/08/21، الجريدة الرسمية العدد 34.

[2] – القانون 13/86 الصادر في 13 أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 1476

[3] – القانون 10/30 المتعلق بالنقد والعرض الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية رقم 16 سنه 1990

كما نصت المادة 182: "يعتبر مقيمه في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصاد في الجزائر".

– تقييم هذا القانون:

1- لم يمنح أو لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ما عدا إمكانية تحويل الرؤوس الأموال والفوائد.

2- ألغى القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية حيث إنه منح المستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار.

- **قانون المالية 1992:**

من خلال تطلعنا لقانون المالية لسنه 1992، التمسنا زوال التفرقة من بين المؤسسات العمومية والشركات الأجنبية فاستبدل هذا المبدأ في مبدأ النشاطات ذات الأولوية وفقا لمخططات التنمية والمناطق المعدة للترقية ومن أهداف هذا القانون:

– توسيع مجالات الاستثمار حيث فتح القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين مهما كانت طبيعتها

– منح الامتيازات دون تمييز وتمثلت هذه في إعفاءات ضريبية انقسمت إلى إعفاءات مؤقتة وأخرى دائمة.

- **المرسوم التشريعي93-12 الصادر في 05 أوت 1993:**

هو القانون الذي تم في ظله التوقيع في اتفاقية الاستثمار الموقعة بين الشركة المصرية اوراكسوم والدولة الجزائرية كما استحدث هذا القانون نظام الاستثمار في الجزائر بجملة من الامتيازات والضمانات التي غيرت مسيره الاستثمار في الجزائر وما يلاحظ على هذا أن المرسوم ألغى كافة القوانين المتعلقة بنفس الموضوع والمخالفة له و لم يستثنى سوى القوانين المتعلقة بالمحروقات. وقام هذا القانون بإلغاء كل القوانين السابقة[1].

وقد نص هذا القانون على:

– حرية المقيمين وغير المقيمين في الاستثمار

– إجراءات مبسطة في شكل صريح بالاستثمار

[1] – ألغى القانون 93-12 القوانين السابقة بمجملها، ماذا ما عدا قانون المحروقات الذي استمر العمل به دون تغييره.

– تعيين سلطه واحدة وهي وكالة ترقية الاستثمار والتي لها صلاحيات تقديم المعلومات والعون للمستثمرين

تقييم هذا القانون:

نرى بان هذا القانون قد فشل في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بدرجة كبيرة ويظهر هذا من خلال التقرير الصادر عن وكالة ترقية الاستثمارات ودعنه ومتابعتها حول الاستثمار الأجنبي سنه 1997 وهذا التقرير يغطي الفترة التي تمتد من سنه 1993 إلى 1996 الضعف الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر إذا لا تمثل هذه الاستثمارات الأجنبية إلا 5.5 % من مجمل الاستثمارات الوطنية، ولهذا بحثت الدولة عن جو أكثر ملائم للاستثمار بتوفير السبل والإصلاحات التي شرعت فيها لمواكبه الاقتصاد العالمي.

- **الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001:**

باعتبار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار هو القانون المعدل والمتمم للمشروع 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار واعتباره الإطار القانوني الذي يعكس النظام الاقتصادي السائد في الجزائر فهو يعتبر التشريع الحاكم للاستثمارات الأجنبية وعليه فهو القانون الذي تسري في ظله الاتفاقيات المواقعة.

يندرج الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية. منذ سنوات عديدة، ومن خلال هذه الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المرحلة السابقة الأمر 01-03 نلتمس وجود أسباب أمنية وقانونية وأداريه كانت عائقا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي أدت إلى فشل المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 5 أكتوبر 1993.

– تقييم الأمر 01-03:

بعد تغيير الجزائر سياستها الاقتصادية وذلك بانتهاجها اقتصاد السوق وضعت قوانين جديدة للمنافسة أساسها تشجيع القطاع الخاص وتكريس مبدأ المنافس العادلة من خلال خصخصة المؤسسات العمومية وأعطت امتيازات وضمانات عديدة للمستثمرين المحليين أو الأجانب فنرى أن الجزائر فتحت الأبواب على مصرعها للاستثمار المحلي أو الأجنبي وهذا في إطار أعاده هيكله الاقتصاد ووضع الجزائر في مسار البلدان السائرة في طريق النمو.

➢ **المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:**

- يقدم القانون الاستثمار الأجنبي الخاص بالجزائر العديد من المحفزات والضمانات فبعد عده تغيرات وتعديلات على القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عالج العديد من الثغرات والمنفرات التي كانت تخلق بعض الغموض لدى المستثمر الأجنبي وتجعله متخوفا من مسألة الاستثمار في الجزائر فاستقر القانون الاستثماري الأجنبي على القانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 على منح العديد من الضمانات والحوافز للمستثمر الأجنبي أهمها:

أ- الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:

1- القدرة الإجتذابية لقانون الاستثمار ومبدأ المساواة في المعاملة:

ما يمكن ملاحظته في ما يخص الحوافز الجبائية والإعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمارات الجزائرية للمستثمرين الوطنيين والأجانب أنها تضاهي نظريا في أهمية حجمها ودرجه انفتاحها أكثر القوانين الليبيرالية وتفتحا على رأس المال الخارجي إلى أن التركيز على الجبائية التحفيزية ليس كافيا في اجتذاب الاستثمارات فمدى نجاح أي قانون وفعاليته وكذا قدرته الإجتذابية متوقف في مجال الاستثمارات على العوامل المحيط المؤسسات اقتصادي وكذلك الظروف أوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في أي بلد، كذلك يتوقف على النصوص التطبيقية التي تأتي بتوضيحات وتفاصيل مهمة وعديدة كفيله بضمان انسجام واتساع النظام القانوني بأكمله الذي يحكم الاستثمارات.

- أن العوامل والدوافع التي تحفز في نظرنا على القيام بالاستثمار عوامل كبائية بحته لأن المستثمر يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن الأرباح فالاستقرار الذي يسود في البلد والذي ينبثق منه استقرار التشريعات المالية والجبائية والنقدية وبعبارة شاملة الاستقرار القانوني، والذي يتوقف كذلك على تمتع البلد بسوق محلية واسعة وعن المردودية المتوقعة للمشاريع الاقتصادية ونتائج التحليل الاقتصادي الاستراتيجي الذي تقوم به المستثمرون قبل شروعهم في الاستثمار، كذلك عن سهوله المواصلات ودرجه تطور التقني بشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية ووفرت الموارد الطبيعية والطاقويه والإمكانات البشرية المؤهلة التي يتمتع بها البلد، كذلك على أهمية هياكله الارتكازية ومرافق الإسناد فيه ودرجه نموها الاقتصادي ومستوى

تطوره وتقدمه الاجتماعي وثقافي، هذه العوامل كلها تلعب أدوار متفاوتة الأهمية في جلب وبقاء واستمرار الاستثمارات الخاصة لا سيما الأجنبية.

إن الضمانات الممنوحة لصالح الاستثمار الأجنبي ليست العاملة الوحيد فلقد لوحظ أن بعض البلدان تغالي في منح المنافع المالية والميزات الجبائيه والجمركية ولكن يبقى الأمر المهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي ضمان الاستقرار في النظام القانوني للاستثمارات والضمانات المؤسساتية المتمثلة في المحيط المؤسساتي المتطور والنظام المصرفي الملائم والمرن والتوجهات السياسية الكبرى وبالتالي الاقتصادية التي تتبناها السلطات العامة للبلد والتي تدرجها في القانون كفيله بإدخال البلد في اقتصاد السوق والعمل بآلياته وذلك برفع الصعوبات التي تعرقل العمل الحر والتلقائي لقانون السوق.

فمن الضمانات القانونية المعتبرة الممنوحة للمستثمرين الأجانب كن الأمر الحالي يكفل لهم المساواة في المعاملة مع المستثمرين المحليين فالمادة 14 من القانون 01-03 في فقرتها الأولى تنص على أن "يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار" والفقرة الثانية تضيف بأنه "يعامل جميع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة مع مراعاة الأحكام والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية" فنفس معنى هذه المادة كانت تنص عليه المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 التي تنص على "تحضي الأشخاص الطبيعية بنفس المعاملة التي تحظى بها الأشخاص الطبيعية والمعنوية الجزائرية من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار".

وتضيف "تحظى جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الجانبية بنفس المعاملة مع التقليد بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدولة التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها".

فيما يمكن ملاحظته من الفقرة الأخيرة من المادة 14، هو النص على وجوب مراعاة أحكام الاتفاقيات مع الدول الأصلية للمستثمرين الأجانب وهذا قد يفسر من طرف البعض بأن القانون يمنح لهؤلاء حماية أكبر وضمانات أوسع من تلك الممنوحة للمستثمرين الوطنيين وهذا ما يضاعف من المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي وحتى الوطني فإن المادة 17 من الأم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 تنص على "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر بسبب إجراء

اتخذته الدولة الجزائرية هذه، للجهات القضائية المختصة، وإلا في حاله وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ابراماتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصلحة أو التحكيم أو في حاله وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص"

- والمادة 41 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 يقيد نفس المعنى فالمادة الجديدة تكاد تكون تمديدا واقتباسا حرفيا للمادة 41 المذكورة.[1]

- إذ صار الأمر رقم 01-03 على نفس المنوال الذي سار عليه المرسوم التشريعي مع اختلافات طفيفة في الصياغة.

أما المادة 16 من الأمر الحالي تنص على أنه 'لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادره أداريه إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به "فالمشروع الجزائري في التشريع الحالي قد تعمد ذكر الأخطار الأساسية التي كان يتعرض لها المستثمر في الماضي واقتصر في المادة 16 على ذكر المصادرة الإدارية مع التذكر بأنه يترتب عليها تعويض عادل ومنصف، فيستبعد النص الجديد اجتلاء الدولة الجزائرية للتأميم تكريسا للضمانات التي منحت للمستثمرين لأن ذكرى التأميم ونزع الملكية ولو كانت للمنفعة العمومية ينفر المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء ويجعلهم يترددون كثيرا قبل الإقدام على استثمار أموالهم.

2-ضمان حرية الاستثمار:

إن الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ينص صراحة في مادته الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار والتي جاءت متماشية مع ما كان منصوصا عليه في المادة الرابعة من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 كما جاءت متوافقة ومكرسه للمادة 183 من قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 [2]والتي نصت على مبدأ الحرية في القيام بالاستثمارات.

[1] - المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بالترقية ودعم الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 64

[2] - قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ14-04-1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.

– كما أن صياغة أحكام نص الأمر السالف ذكره جاءت عامه ما يتعلق بحرية الاستثمار مما يفيد احتواءه للاستثمار الوطني العمومي والخاص وكذا الاستثمار الأجنبي في إطار نظام الامتياز والرخص، المادة الأولى منه تنص على ما يلي:

"يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنتج في إطار منح الامتيازات أو الرخص"

– فهذه الصياغة تعتبر جديدة مقارنة بما كان واردا في المادة الأولى من المرسوم التشريعي 93-12 مصادر 5اكتوبر 1993 والتي تنص صراحة على أن المرسوم التشريعي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

– موقف المشروع من هذه المسالة يمكن تفسيره على أنه اتجاه يمنح حرية أكبر للمستثمر كذا توسيع نطاق تدخله في مختلف فروع الاقتصاد الوطني واقتناعه بعدم جدوى التحديد التحكمي لبعض القطاعات الاقتصادية التي كانت تعتبر في الماضي قطاعات استراتيجية حيوية يمنع على المؤسسات الخاصة المحلية أو الأجنبية الاستثمار فيها ولعل أبرز مثال عن هذا قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية.[1]

3-ضمان مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات:

أما في ما يتعلق بمبدأ استقرار النظام القانوني الخاص بالاستثمار فإن ضمان تفعيل هذا المبدأ مرتبط بالاستقرار التشريعي الذي يتوقف بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي في البلد والمقصود بهذا المبدأ هو أن تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات والذي يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار.[2]

فالأمر يتمثل في تعطيل مؤقت معتمد لحق الدولة كثبان دي سيادة في ممارسة اختصاصاتها التشريعية وحتى الدستورية في بعض الأحيان فالهدف من إدخال هذا البند هو تفادي المساس بسلامه العقود المبرمة وضمان استمرار سريان الإطار القانوني الذي اتخذته وفقا له الالتزامات التعاقدية فهذا البند القاضي بتجميد التشريع الساري المفعول قد يمس بصوره خاصة الأحكام الجبائية الواردة في القوانين المطبقة على المؤسسات

[1] – يوسفي محمد، مضمون وأهداف الأحكام الجريدة في المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، مجلة المدرسة الوطنية لأداره، الجزائر، 1999، العدد 2

[2] – المادة 37 من دستور 22 نوفمبر 1996 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاقتصادية وكذلك تلك المنصوص عليها في بعض العقود والاتفاقية الثنائية المبرمة بين الدولة المستقبلة للاستثمارات والدولة التي ينتمي إليها المستثمر بحيث لا تكون لها آثار سلبية على الاستثمارات التي شرع في إنجازها وما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن جانبا كبيرا من الفقه وكذلك الفضاء التحكيمي الدولي لا يعترضان على هذا النوع من الممارسات القانونية ويريان أن أي دوله في ممارسة سيادتها الوطنية لها الحق في أن ترتبط بالالتزامات التي تمنح بمقتضاها حقوق امتيازية لبعض المستثمرين مقابل أدائهم مهام التزموا الوفاء بها، فهذا التجميد للتشريع الخاص بالاستثمارات يعتبر ضمانا إضافيا يتيح للمستثمر العمل وفق أرضية قانونية مطروحة مسبقا لأن التعبيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالبا ما تضيع على المستثمرين فرص تحقيق الربح فهو إلزام بعدم تغيير التشريع الساري المفعول إلا إذا اعتبر المستثمرون أن الأحكام الجديدة التي تبنتها الدولة أكثر تلاؤما مع سياستهم الاستثمارية التي تخدم مصالحهم

- فمن ضمن الضمانات التي منحها المشروع الجزائري للمستثمرين في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ما تنص عليه الماده15 التي تقضي "بالا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"[1]، ويعتبر نص هذه المادة بمثابة تعهد من جانب الدولة الجزائرية بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في إنجازها.

4- ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته:

إن الحق المخول للمستثمر الأجنبي في النص الجديد لتحويل رأسمالية وعائدات استثماره إلى الخارج حق تخوله للمستثمر جل التشريعات الاستثمارية طابع التحفيزي والانفتاحي في جلب المستثمرين الأجانب الذين يولون أهمية خاصة وجوهرية للاعتراف البلد المضيف لهم بهذا الحق لتحقيق مصالحهم المالية والسعي للتمتع به يشكل اهتماما مركزيا لدى المستثمرين فما الفائدة التي يجنيها المستثمر إذا كان محروما من تحويل المبالغ المالية التي يستثمرها في البلد المضيف وكذلك تحويل أرباحه وعائدات استثماره وناتج التنازل عن مشروع الاستثماري أو تصفيته؟ البلدان النامية الجادة التي تنتهج سياسة اقتصادية منفتحة على اقتصاد

[1] - المادة 15 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47

السوق، تحرص على منح هذا الحقل المستثمرين الأجانب إدراكا منها أنه يلعب دورا فعالا في استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية-

وعمل بهذا الإقناع فإن المشروع الجزائري قد منح في الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 للمستثمر الأجنبي حق تحويل الرأسمالية والعائدات الناتجة عنه فنصت المادة 31 على أنه "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمته في رأس المال بواسطة عملة صعبة حره التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام وتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية"[1]

-أن هذه الإجراءات اتخذها الدولة في إطار تحريرها للتجارة الخارجية وتمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق رغبه في زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وترشيد الاستثمارات فهذا لن يأتي إلا بإعادة هيكله مجال التجارة الخارجية وأقامه آليات جديدة لتضمينها وتمويلها بكيفية تلائم مع التغيرات والتحولات المستجدة على الساحة الوطنية والدولية وتتماشى مع أعراف وقوانين التجارة الدولية ناسيه مع أن الجزائر تسعى إلى الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة.[2]

5-ضمان تسوية النزاعات:

إن مسألة تسوية النزاعات التي تثور بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب فإن المادة 17 تنص على أن كل خلاف يطرح بين الطرفين أولا يعرض على الجهات القضائية المختصة وهذا تماشيا مع مبدأ ثبات في قانون الدولي وهو مبدأ استنفاد وسائل الثقافي الداخلية ولا يمكن الالتجاء إلى وسائل أخرى إلا بعد استنفاد الوسائل لهذا السبب يعتقد البعض على أن ما تنص عليه المادة 17 وما نصت عليه المادة 41 قبلها في المرسوم التشريعي الصادر في 5 أكتوبر 1993 تعد تراجع عما نصت عليه المادة 184 من قانون النقد والقرض التي تحيل مباشرة في حاله قيام نزاع بين طرفين على الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

[1] - الأمر رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47

[2] - لعربي نسيمه، **تطور دور الدولة في تنظيم التجارة الخارجية**، 1978-1996، مذكرة ماجستير فرع قانون المؤسسات كلية الحقوق، الجزائر، 2001.

فالأمر الحالي أقر مبدأ التحكيم الدولي مثل ما فعل المرسوم التشريعي 93-12 واعترف به كوسيلة فعالة في حل النزاعات المحتملة النشوب بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب بعدما أبدى في الماضي تحفظ شديدا ازدراءه[1]

ومن ضمن الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر دوليا أو انضمت إليها هناك اتفاقية نيويورك لعام 1958 الخاصة بالاعتراف بتنفيذ الأحكام التحكيمية التي انضمت إليها الجزائر في 5 نوفمبر 1988 واتفاقية عمان لعام 1987 الخاصة بالتحكيم التجاري العربي واتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات حول الاستثمار بين الدولة المضيفة ومواطني الدول الأخرى كما صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات استغفر الله يا ربي البعد الإقليمي.

ب-الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

إن الحوافز والمنافع الجبائية والجمركية التي يرغب المستثمر في الحصول عليها منصوص عليها ضمن المادة السادسة من الأمر المذكور أعلاه وذلك بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" وتشغيل تحت وصاية رئيس الحكومة وان الاختصاصات المخول لها تكون بمنحها المزايا الإضافية خريطة أمن التصريح بالاستثمار لدى هذه الأخيرة وتبقى مهمة هذه الوكالة تتمثل في تلقي الطلبات من المستثمرين للحصول على مزايا أخرى زيادة عما يتمتعون به

ترى الجزائر ضرورة منح المزيد من التسهيلات المالية والإعفاء في الجبائية للمستثمرين الأجانب والأمر رقم01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 يتماشى مع هذا المبدأ فمنح للمستثمرين الوطنيين والأجانب صنفين من المزايا أدرجهما ضمن نظامين هما النظام العام والنظام الاستثنائي ذلك في الماده09 و10 من الأمر المذكور ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الخاص من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما إذا قام باستثمارات تساهم في تحقيق التنمية للبلد ويستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وادخار الطاقة والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة فالمادة التاسعة على أنه زيادة على الحوافز

[1] – المادة 32 من الأمر رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة الرسمية، 47 العدد 47

الضريبية والنسبة الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات المقصودة في المادتين 1و2 بالمزايا التالية:

1- تطبيق النسبة المخصصة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

3- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- أما فيما يخص النظام الاستثنائي فإن المادة العاشرة تنص على أنه تستفيد من مزايا خاصه:

أولا: الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصه من الدولة

ثانيا: استثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصه من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة.

وتنص المادة 11 على أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة الأولى من المادة العاشرة أعلاه من مزايا خاصه:

1- عند البدء في انجازها:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بالنسبة منخفضة قدرها اثنان بالمئة 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية وذلك عندما تكون السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة والقيمة المضافة.

تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- بعد معاينه انطلاقه الاستغلال:

الإعفاء لمده عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن دفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني

- الإعفاء لمده عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري، على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك[1]

فبصورة إجماليه يمكننا أن نلخص بخصوص المزايا والتحفيزات والتسهيلات والإعفاءات المقدمة، أن قانون الاستثمارات الأجنبية الجزائري عرف في العشرية الأخيرة تطورا مس الضمانات القانونية والحوافز والمزايا الجمركية الممنوحة للمستثمرين الأجانب والأمر 01-03 قد منح للمستثمرين الوطنيين والأجانب مزايا كبائية وتسهيلات مالية لم يسغها لهم القانون السالف.

فمن تلك التسهيلات تقلص آجال الممنوحة لوكالة الاستثمار، للرد على المستثمر في حاله طلبه مزايا إضافية من الوكالة فبعدها كان الأجل شهرين خلصه المشرع إلى شهر واحد تسهيلا وتمكينا للمستثمر من مباشرة استثمارية في أقرب الأوقات وتخفيضا للإجراءات الإدارية الواجب استوفاؤها.

➢ **المطلب الثالث: عراقيل ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

على الرغم من الجهود الإصلاحية التي تبنتها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن هذه الجهود لم تعكس وبشكل إيجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلد بقيت بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تخطي عتبة الفقر والسير بالعملية الإنتاجية إلى الأمام وتعديد مصادر الدخل الوطني ويعود فشل كل هذه السياسات إلى مجموعة من العراقيل والمعوقات فنذكر من أبرزها:

[1] - الماده09-10-11 من الامر01-03-2001 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47

أ-عراقيل ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- مشكلة التعاملات البنكية والوصول إلى القروض:

بالنسبة للقروض البنكية تشكل المشكلة الأكبر في الجزائر بالنسبة للمستثمرين فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد وهذا ما أكده 72 % من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في المقابل 70 % ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا.

- أن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين في البنوك الجزائرية وكذا الاعتماد على طرق التقليدية في تسيير البنوك بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمن على القطاع البنكي والذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك خليفة والبنك التجاري والصناعي أدى إلى التشكيك في نجاح البنوك والجهاز البنكي الجزائري وخلق نوعا من التخوف لدى المستثمرين الأجانب في التعامل مع البنوك.

أكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئه جدا يلزم تحصيل صك بريدي لدى نفس البنك وفي نفس المدينة يتطلب مده تتراوح في العادة من 06 إلى 17 يوم وترتفع إلى 33 يوم عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين وفي مدينتين مختلفتين ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل أكثر لهذا القطاع أصبح ضرورية ليواكب الإصلاحات الاقتصادية، وذلك لتحقيق نتائج المرجوة لترقية الاستثمار المحلي والأجنبي على سواء.

2- مشكلة العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين المحليين أولا والأجانب ولا طالما تعثرت مشروعات ونفر مستثمرين لهذا السبب ومشكلة العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار الموسوم التشريعي رقم 93-12 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام المستثمر الأجنبي والمحلي.

– وتتمثل المشاكل التي يوجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:

– طول مده رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة

– ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئة ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار

– تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئه أو في مناطق وهميه لعدم إنشائها ونشوب نزاعات حول الملكية

مما سبق يبقى وصول المستثمر الأجنبي أو المحلي للعقار من أكبر الصعوبات بحيث يتطلب الحصول على قطعة أرض مسار طويلا مع موافقة السلطات والهيئات وهذا يقودنا إلى اعتبار أن مشكلة العقار الصناعي في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات وإنما في عدم الاستغلال الكامل للعقارات بحيث 50 % منها غير مستغلة.[1]

ومنه فإن التخفيف من عدد الإجراءات الإدارية للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر.

3– مشكلة القطاع الموازي:

في الجزائر عددت وزاره التجارة 566 سوقا موازيا، في أكثر من 100الف متدخل أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.

وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبه مرتفعة جدا تؤكد عدم تحاكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا وان المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون من وضع مزري غير مشجع على الإطلاق على الاستثمار والدخول في مجال الاستعمار الخاضع للقانون فذلك يكلفهم تكاليف عالية في المقابل يكون المستثمر في القطاع

[1] – فؤاد محفوضي، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليليه وتقييمية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص71

الموازي لا يخضع لأي تكاليف أو ضرائب أو قيود وهذا يمنحه الأفضلية في المنافسة وزيادة المبيعات والسيطرة على السوق.

4- المشكل الإداري والتنظيمي:

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية إلا أن ثمة جمله من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

- غياب هيئة مكلفه بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- رجل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على تأشيرة للجزائر.
- المدة اللازمة لجمركه سلعه معينة والتي تقدر ب 16 يوم وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الأحيان هذه المدة لا تتجاوز 3 أيام في المغرب و5 أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوم.
- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج إلى الجزائر وفي الوقت الذي تتطلب وصولها إلى الميناء الأوروبي حوالي أسبوع بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دوله عربية إلى الجزائر تفوق حوالي 3 مرات أسعار شحن نحو إي بلد في العالم.
- استناد الدراسة المؤسسات الدولية عام 2002 اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية يتطلب نحو 20 إجراء وحوالي387 يوم إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية.[1]

5- مشكل الفساد:

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة وله تعاريف متعددة لعل أهمها:

- استخدام التوظيف العمومي لتحقيق مكاسب شخصية (تقرير التنمية في عام 1996)
- الفساد هو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (تعريف منظومة الشفافية الدولية 2004)

-أن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر تجعل المستثمرين يقدمون الرشاوي إلى الموظفين في الإدارات من أجل تسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية وحسب المسح الذي قام به البنك

[1] - محمد قدري، **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في البلدان النامية دراسة حاله الجزائر**، اطروحه دكتورة، جامعة الجزائر، 2005، ص208

الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنه 2003 فإن الرشاوي المقدرة المدفوعة 75 % ومتوسط نسبه الرشوة في المبيعات تقدرب8.6 % وكشف تقرير لمرصد الاستثمار الشركة اليورو متوسطيه عن تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بازيد من 80 % مقارنة مع تراجعها خلال السداسي الأول من سنه 2011 بسبب ما وصفته المرصد بالتوقف المفاجئ للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90 % من الاستثمارات الأجنبية سنه 2011 على خلفية الفساد بشركة سوناطراك.

وأشار التقرير إلا أن المستثمرين الأجانب أصبحوا أكثر ترددا في اقتحام السوق الجزائرية وخاصة من صدور القانون والتعديل الذي تضمنه قانون المالية الجديد الخاص بالاستثمارات وتحديد أقصى نسبه ب 49 % للمستثمر الأجنبي[1].

6- مشكل الغموض وانعدام المعلومات:

يلاحظ أن الجزائر تفتقد لنظام معلوماتي يكون دليل للمستثمر ويحتوي مختلف الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين الأجانب يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول فرص الاستثمار في الجزائر[2].

وعدم توحيد مراكز القرار بمجال الاستثمار وتعدد كبير ومشتت ومنفر للمستثمرين بسبب تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بالاستثمار.

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها وكذلك عدم مسايره التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لا سيما مع عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني من نسبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية فضل عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية[3].

---

[1] – جريدة الشروق، نقلا عن موقعها الإلكتروني WWW. echouroukeonline. com

[2] – محمد الشريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر,2004-2003، ص171

[3] – فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حاله الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص77-78.

– تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري (حق الشفعة):

نص القانون المالي التكميلي لسنه 2009 على حق الدولة في الشفعة وبموجب المادة 04 مكرر. والتي نصت على ما يلي:

"تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب".

وحسب الفقهاء والمتتبعين وقرار حق الشفعة يعد من الأخطار الجديدة والتدابير المستجدة التي تهدد الاستثمارات الأجنبية بحيث أصبح ينظر حق الشفعة بإخطار التأميم والمصادرة ونزع الملكية على أنها كلاسيكية وان خطر الشفعة يعد شكل من أشكال المخاطر التي تعيق الاستثمار وهو نوع من التأمينات الزائفة ويمكن القول بأن الشفعة إجراء تمييزي ضد المستثمر الأجنبي وأحقيته في التنازل عن مشروعه الاستثمار وخرق للأحكام المادة 31 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم التي تكفل ذلك.

إن إصدار المشروع الجزائري مثل هذه النصوص يكون بذلك لم يناقض نفسه فحسب وإنما خرق مبادئ أحكام القانون الدولي وتملص من التزاماته مما يعرضه للمسؤولية الدولية الأمر الذي ينعكس سلبا على مستوى حجم الاستثمارات حيث عرفت سنه 2010 تراجعا رهيب متأثرة شكل أساسي بالقيود التي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنه 2009.[1]

[1] – نادية والي، **النظام الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، اطروحه الدكتورة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص220-222

خلاصة الفصل

اختلفت المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن كل المفاهيم بقيت تدور وتتمحور حول أنه كل استثمار في الأموال إضافة إلى المشاركة في الإدارة الإنتاج والرقابة على المشروع الاستثماري بحيث يكون هذا المستثمر أو جنسية تختلف عن جنسية البلد المقام فيه المشروع ويمكن أن يكون هذا المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا ويدخل هذا المستثمر إما شريكا أو مالكا تاما للاستثمار، كما عرفنا مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الاستثمارات والأهمية البالغة له حيث تمثلت اساسا في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا زيادة الدخل القومي وغيرها، كما عرفنا أهم أهدافه المتمثلة في تحقيق العائد الذي يعوضه على فترة الاستثمار. كما تطرقنا إلى المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث لاحظنا أن هذا النوع من الاستثمارات في تزايد مستمر عبر الوقت

، وعرفنا أن هناك مجموعة من العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر اقتصادية كانت أو سياسية أو غيرها وكذا العوامل التي تدفع كلا الطرفين (المستثمر، الدولة المضيفة) لتبني هذا النوع من الاستثمارات وتطرقنا إلى الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المعيقات التي تحول بين التنفيذ والمستمر

وفي الأخير عرضنا أهم القوانين والمراسيم وضمانات التي قامت الدولة الجزائرية بوضعها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعرفنا التحفيزات المقدمة للمستثمر وكذا المعيقات التي لا تزال تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر.

الفصل الثاني:

تمهيد:

تعتبر سياسات التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات الثانوية لكافة الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء، وان غياب سياسات التشغيل في إطار ضوابط الابتدامه يجعل من البطالة مشكلة يستعصى حلها كونها أحد الأسباب الرئيسية التي تعرق جهود التنمية في معظم الدول النامية ولهذا فقد كانت محط الدراسة والاهتمام أين حاولت مختلف المدارس الاقتصادية تفسيرها وإعطاء الحلول لها.

ان الجزائر كغيرها من البلدان الناميه التي عرفت البطالة فيها تذبذبا أين سجلت معدلات منخفضة خاصة في فترات السبعينيات وبداية الثمانينيات هذا بسبب تدخل الدولة في ظل نظام اشتراكي موجه لتحريك عجلة التشغيل من خلال الاستثمارات المكثفة التي اعتمدتها ان ذاك، غير أن الخلل الهيكلي الذي يميز الاقتصاد الجزائري هو كونه اقتصاد ريعي يعتمد في مجمل مداخله على الجباية البترولية.

❖ المبحث الأول: الاطار النظري لسياسات التشغيل

لا تزال البطالة هاجس الحكومات المتعاقبة في الجزائر إذا انتهجت لها سياسات التشغيل للحد من هذه الظاهرة.

➢ المطلب الأول مفاهيم أساسية حول التشغيل والعمل والبطالة:

يعتبر التشغيل عنصر مهم في اقتصاد البلاد وسوف نتناول في هذا العنصر مفهوم التشغيل و أنواعه.

أولا: التشغيل:

أ– مفهوم التشغيل:

– التشغيل هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات جارية تقيمه كما تسمح له باكتساب سلوك يتكيف مع سوق العمل.[1]

– وفي تعريف آخر مفهوم التشغيل يتطابق مع التوظيف لارتباط كلاهما بالمنصب المالي وما يعنيه من شغل للمنصب الشاغر حيث يرتبط التوظيف أساس بالوظيفة التي يوفرها والتي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال استنادا الخصوصية المنصب وما يتطلبه من مؤهلات.

ب– انواع التشغيل:

1– التشغيل الكامل:

يقصد به ذلك الوضع الذي يتساوى عنده طلب الكلية على العمل والعرض الكلي على العمل[2] في كل أسواق العمل.

أو هو ذلك الوضع الذي تكون فيه الموارد المتاحة في المجتمع موظفة بالكامل في إنتاج السلع والخدمات ويتحقق توظيف الكامل عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه منصب عمل.

2– التشغيل الناقص:

وهو يعبر عن الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمين ويبين مقدار العمل القادر عليه

[1] - بولطبخ حسيبه راجح مفيده، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل 1985-2016، إدارة مالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترَ، ميلة، الجزائر، 2017-2018، ص48.

[2] -نفس المرجع، ص 49.

والراغبين فيه فالعامل يعد في حالة التشغيل الناقص إذا كان يعمل في جزء من الوقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته على العمل أكثر.

ثانيا: العمل

أ- تعريف العمل : يعرف العمل بانه النشاط الإنساني الشاق[1] الملزم الذي يقدم من طرف الفرد خلال فترة زمنية معينة, وهو العنصر الذي اعتبره الاقتصادي آدم سميث كاساس لثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها.

كما يعرف على أنه ذلك الوجود الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لاضافة قيمة وخلق المنفعة مقابل مقابل دخل يتلائم مع الجهد المبذول ينفق بدوره لتلبية حاجاته المتنامية باستمرار.

ب- أنواع العمل: للعمل أنواع وأنظمة مختلفة نذكر منها:

1- نظام الرق: وهو يعني امتلاك واستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء ونميز هنا نوعين من الرق, هما الرق قبل إنتاج الخيرات والرق المتعلق بالخدمات المترلية.

فالأول يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة والصناعة كما كان معمولا به في أمريكا والذي انتهى مع الحرب الأهلية.

أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع دول العالم وهو يزول تدريجيا لكن ربما حتى اليوم نجده في مناطق معينة.

2- نظام العمل المضطر (العبودية) :وهو يصف حالة وجود أسياد[2] يهيمنون على أشخاص لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ يسمون بالعبيد.

3- العمل بالاجرة : هو العمل الذي أصبح اليوم سائدا، والذي نميزه عن العمل المضطر، أي أن العامل حر في شخصه كما أنه يتقاضى أجره نقديا، مقابل عمله إضافة إلى إبرام عقد ينص على مدة العمل وطبيعته وكذا الأجر المقابل له.

---

[1]- عبد الرزاق جباري، أثار سياسه التشغيل على التنميه المستدامه في الجزائر 2001-2012، مذكره ماجستير في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنميه المستدامه، جامعة سطيف 2014-2015، الجزائر، ص16.

[2]- نفس المرجع، ص 17.

ثالثا: البطالة

أ- تعريف البطالة : يمكن تعريف البطالة من خلال تعريف العاطل عن العمل.

وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.[1]

ب- أنواع البطالة:[2]

1- البطالة المكشوفة: تعني توفير عدد من القوى البشرية المؤهلة والقادرة على العمل وعدم وجود عمل أو عدم قيامها بعمل منتج فعال.

2- البطالة الاحتكاكية: تعني أن مجموعة من القوى البشرية القادرة على العمل تتزاحم مع قوى أخرى على عمل محدد أي أن القوى البشرية العاملة تفوق العمل المطلوب ادائه جهدا كبير لا يستثمر.

3- البطالة الموسمية:

هناك قوى بشرية عاملة مؤهلة لا تقوم بعملها خير قيام، إلا في موسم محدد من العام وبالتالي تظل معضلة عن العمل باقي فترات العام لعدم توافر ذلك العمل، لأنه عمل موسمي يضيع بعدم وجوده طوال العام وقت ثمين.[3]

4- البطالة الطبقية: وهي ترتبط بمنظور اجتماعي حيث توجد في أي مجتمع فئة من القوى البشرية العاملة فيه تحتل مرتبة اجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجيتها ومع ما تقوم به من أعمال.[4]

5- البطالة المقنعة: تعني نظرة شاملة أن القوى البشرية العاملة في المجتمع تقوم من الناحية النظرية بعمل أو ما أسند إليها القيام به، لكن محصلته وإنجازاته لا ترقى إلى ما توافر له من قوة بشرية، ومن ثم فإن تلك القوى لا تستثمر وقتها كما يجب.

---

[1] - احمد محمد عبد العظيم، البطالة مشكله لا يعرفها الاسلام، ط1، دار السلام، مصر، 2008، ص21.
[2] - جمال حسن احمد عيسى، البطالة وعلاجها، ط1، دار اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، 2008، ص ص99- 24.
[3] - نفس المرجع، ص101.
[4] - جمال حسن احمد عيسى، البطالة وعلاجها، المرجع السايق، ص ص 102- 108.

6- البطالة الفنية: وهذا النوع يظهر عند إستبدال فن إنتاجي بفن إنتاجي آخر، وهذا يؤدي إلى توفير عنصر العمل وهذا النوع من البطالة معروف في العالم، ويزداد هذا النوع في المجتمعات المتخلفة بوجود شقة واسعة حول الإنتاج في العالم المتقدم والعالم المتخلف.

7- البطالة الانكماشية: هم أولئك المتعطلون عن العمل نتيجة انكماش بعض الأنشطة، وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منها، وهي بطالة غير اختيارية.

8- البطالة الدورية: تعتبر التغيرات الدورية سببا من أسباب البطالة في البلاد المتخلفة، ويمكن أن ينتج هذا النوع من البطالة عن التغيرات الدورية الخاصة بالبلاد المتخلفة، ولكن غالبا ما تكون هذه المتغيرات الدورية التغيرات منقولة من البلاد المتخلفة.

9- البطالة التقليدية: وهي ناجمة عن عدم كفاية عرض أزياء، فإنتاج المشروعات أدنى من الطلب فكل أدواتها مستخدمة بفضل المنظمين للبقاء في هذا الوضع، بدلا من أن يزيد الكميات المصنوعة وهو ما يستوجب شراء أليات إضافية، بالإمكان تشغيل عمال جدد في هذا الوضع.

➢ **المطلب الثاني: مفهوم سياسة التشغيل أهدافها أنواعها**

أ- مفهوم سياسة التشغيل:

يمكن تعريف سياسات التشغيل بكونها جميع التدخلات التي تقوم[1] بها السلطات العمومية في سوق العمل.

وكما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على أنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل اعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج وتعرف أيضا على أنها : مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى تنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الإستفادة القصوى من الطاقة البشرية.

ومما سبق يمكننا القول إن سياسات التشغيل تعبر عن مجموعة من التدابير والإجراءات التي تنظمها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف الأطراف أصحاب الأعمال وعمال القطاع الخاص بهدف زيادة فرص العمل، بمعنى الرفع من معدلات التشغيل من السكان في سن العمل بغية الحد من البطالة.

ب- أهداف سياسة التشغيل:

تهدف سياسة التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الاهداف أهمها [2]:

- توفير فرص العمل، وذلك من خلال القيام بعملية التخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة

- تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة.

- خلق مناصب عمل أكثر لإنتاجية، بما يسمح بالإستخدام الكفئ لقدرات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة.

---

[1] - زواويد لزهاري، سياسات التشغيل في الجزائر المجلة الدولية للدراسة الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 02 ، برلين، ألمانيا، جوان 2018 ص44.

[2] -فاطمة بوسالم، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 2 سبتمبر 2017، ص11.

- توفير حرية إختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل والباحث عنه.

- تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية التي تحددها قوانين العمل لكل دولة.

ج: أنواع سياسة التشغيل :

هناك عده تقسيمات لسياسة التشغيل لكن الشائع منها نوعان وهما:[1]

1- سياسة التشجيع عمليات التشغيل (النشطة أو الإيجابية):

وهي عبارة عن كل الإجراءات والتدابير التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة أو على خلق مناطق شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تراعي حاجيات الاقتصاد.

2- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة (سياسة التشغيل السلبية):

تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، وهي تسعى للتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل، وذلك من خلال توفير الإعانة الاجتماعية أو المحاولة للحد من الفئة النشطة ،حسب منظمة(OCDE) تضم هذه السياسة إجراءين وهما منح تعويضان البطالة وكذا التقاعد النسبي.

[1] - فاطمة أبو سالم، سياسه التشغيل في الجزائر بين الاهداف المسطرة والنتائج المحققة، مرجع سبق ذكره ص10-11

الجدول (2–1) :الفرق بين سياسة التشغيل النشطة وسياسة التشغيل السلبية[1]

نوع السياسة	الميزة	الهدف
– سياسة التشغيل النشطة	– ذات طابع هيكلي – سياسة طويلة المدى –سياسة مناصب عمل جديدة	–نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول –زيادة ديناميكية السوق من خلال التدابير ذات الطابع الاقتصادي أو المؤسس
– سياسة التشغيل السلبية سياسة	–سياسة قصيرة المدى – تعتمد على المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطة العمومية	– امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها – توظيف أكبر عدد من العمالة دون مراعاة ظروف المؤسسة

المصدر: زواويد لزهاري، **سياسة التشغيل في الجزائر**، المركز الديمقراطي العربي، العدد 02 ، برلين، ألمانيا، جوان 2018، ص49.

[1] - زواويد لزهاري، سياسات التشغيل في الجزائر المجلة الدولية للدراسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص47-49.

➢ **المطلب الثالث: أبعاد سياسة التشغيل**

لسياسة التشغيل أبعاد متعددة الجوانب منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى يمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي

الشكل(2-1): الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل

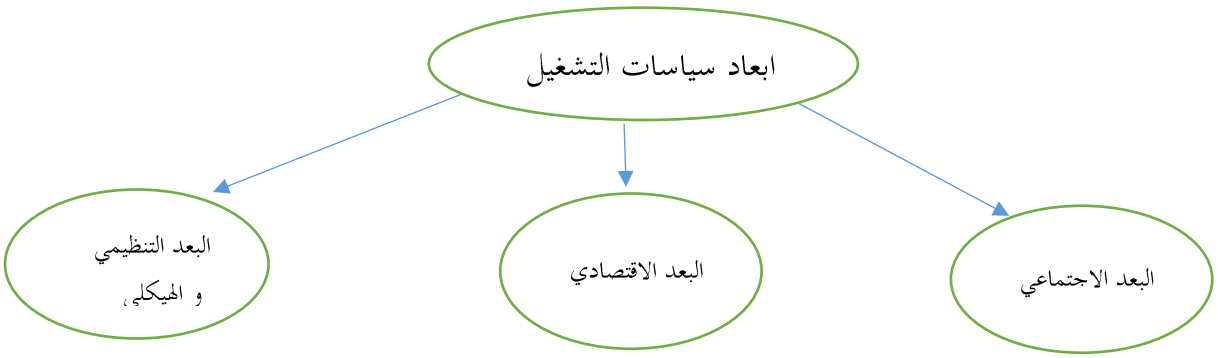

المصدر: من إعداد الطالبين.

1- البعد الاجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات[1] الاجتماعية الناتجة عن أفة البطالة ولا سيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضه لليأس والتهميش والإقصاء وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا والبلاد ثانيا.

2- البعد الاقتصادي:

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية ولاسيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي بما يسمح بأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي وربح المعركة التكنولوجية سريعة التطور.

[1] - مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة (2018-2019)، الجزائر، ص16.

3- البعد الهيكلي والتنظيمي:

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى.

وترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:[1]

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل وتحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال الشغل.

- تكيف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل للوصول تدريجيا الى توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.

- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل و توفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه، بغرض ايجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال الشغل.

- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالب العمل.

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناطق شغل دائما.

- ترقية التكوين المؤهل،لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتسيير الادماج في عالم الشغل.

- ترقية السياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجيع على خلق مناصب الشغل.

- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية والعمل على تخفيضها الى ادنى مستوى ممكن.

- تنمية روح المقاولة الازمة لدى الشباب.

- ترقية اليد العامله المؤهلة على المدى القصير والمتوسط وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل ودعم التنسيق بين المتدخلين على سوق العمل.

[1] -مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، مرجع سيق ذكره، ص17.

- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبه التوظيف الدائم

- مراعاة الطلب الاضافي للتشغيل وعصرنة اليات المتابعة والمراقبة والتقييم وانشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.

- العمل على التحكم في مختلف العناصر الاساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته احسن عن طريق نظام المعلومات والاحصائيات وبنوك ومختلف الادوات الضرورية لادخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

❖ **المبحث الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر .**

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل. تقوم الأجهزة الحكومية بوضع سياسات للتشغيل، تهديد وتسعى من ورائها إلى التقليل من حدة البطالة في سوق العمل من خلال وضع أجهزة وبرامج يتم التخطيط لها من قبل وكذا تفادي الآثار والمعوقات التي عائق للسياسة التشغيلية.

➢ **المطلب الأول: أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر**

إن الحديث عن سياسة التشغيل نجيده موضوعا يتضمن عدة[1] محاور يصعب الإلمام بها لذلك كان اهتمامنا في هذا الموضوع يقتصر على أهم برامج وأجهزة التشغيل التي تستهدف بطريقة مباشرة قطاع التشغيل.

1- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

وكالة التنمية الاجتماعية هي مؤسسة عمومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم26-232 المؤرخ في13 صفر عام1417ه الموافق ل29 يوليو1996تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني ونجد أن الوكالة تشرف على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج الموجهة لجماعات السكانية (مشاريع تنموية)

2- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):

يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب الجامعي البطال والتقنيين الساميين العاطلين عن العمل والباحثين عن منصب شغل خاصة الذين ليست لديهم خبرة مهنية ويطلبون العمل لأول مرة والبالغين من العمر19 الى35 سنة وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/402المؤرخ في1998/12/02، يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج الحاصلين على شهادة علمية في سوق الشغل.

[1] -شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة تلمسان (2011-2012)، ص142.

3- برنامج مناصب الشغل المجاورة ذات المبادرة المحلية (ESIL):

يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب البطال الذين تقل أعمارهم عن30 سنة حيث يقترح عليهم مناصب شغل تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجامعات المحلية والوحدات الاقتصادية المحلية.[1]

4- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات استعمال مكثف لليد العاملة (HIMO،TUP) :

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الاجتماعي، وتم وضعه منذ عام1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة وليس هذا فحسب بل يهدف البرنامج كذلك إلى خلق نشاطات اجتماعية من خلال الظهور مؤسسات مصغرة وتتمثل القطاعات المحددة للاستفادة من برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة في : قطاع الطرق والغابات الفلاحة- الري البسيط ..... إلخ

5- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA):

وهو برنامج فلاحي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي اضافة إلى توفير فرص العمل والتشغيل

6- جهاز الإدماج المهني للشباب:

تأسس منذ مطلع التسعينيات بهدف[2] التشغيل المؤقت للشباب، بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، وكان هدف الجهاز ازاله وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية أو ادارة لفترة تتراوح بين ثلاثة اشهر و 97 شهرا.

[1] - شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سيق ذكره، ص ص147- 148.
[2] -زواويد لزهاري، سياسات التشغيل في الجزائر المجلة الدولية للدراسة الاقتصادية ،مرجع سيق ذكره، ص52 ص53.

7- الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم259/90المؤرخ في1990/09/08وذلك خلفا للديوان الوطني لليد العاملة هذه الوكالة جاءت لكي تدعم الهيئات السابقة في مجال محاربة البطالة، كما تدعمت بميزانية قدرها حوالي07 مليار دج ابتداءا من 2006 مهمتها تتمثل في تقديم المعلومات عن المعروض من العمل من طرف القطاع العام والخاص وإلى غاية 2006 تلقت الوكالة الوطنية حوالي635529 طلب عمل 70 % منها طلبات شباب أقل من30 سنه 40 % منهم يحملون شهادات جامعيه كما وصل عدد طلبات النساء إلى حوالي30 %

8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة في المعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة(تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية.... إلخ) هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على الاعتماد على النفس والمبادرة ذاتية وعلى روح المقاولة. [1]
وتعمل الوكالة لتسير القرض المصغر كجهاز مسير لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في المشاريع المصغرة منتجة للسلاح والخدمات، مع استثناء النشاطات التجارية مع الإعانات والخدمات التي يوفرها الجهاز.

[1] - شباح رشي، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص179.

9- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1](ANDI):

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تمارس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عملها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وتتكون من مديريتين، مديرية الاستثمارات الأجنبية ومديرية اتفاقات الاستثمار،حيث أنه في اطار المسعى الرامي الى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر تم إصدار الامر06/08 المؤر15 جويلية 2006 المعدل11/03 الذي جعل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم بجملة من المهام من بينها :

- تحديد فرص الاستثمار من خلال توفير المعطيات الضرورية حول مناخ الاستثمار وفرص العمل والشراكة وجعلها في متناول المستثمرين.
- المساعدة على توجيه المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التشريع المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال الإعفاء.
- رصد العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.

10- مشروع الجزائر البيضاء:

وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهه الجزائر السياحية وذلك انطلاق من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة في الجزائر.

11- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات:

وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل البلديات يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى.

[1] - فاطمة بو سالم، سياسه التشغيل في الجزائر بين الاهداف المسطرة والنتائج المحققة، مرجع سبق ذكره، ص16.

➢ **المطلب الثاني: آثار سياسة التشغيل**

تعتبر سياسة التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعني بالتحديات التنموية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء ،كما أن الهدف الأساسي عند كل الاقتصاديين أو وضعي السياسات العامة في إي دولة هو بلوغ مستوى التشغيل الكامل.

1- آثار سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي

ان سياسات التشغيل الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباط مع النمو وكل زيادة في معدلات النمو لا بد من أن تتوافق مع انخفاض مستوى نسبة البطالة وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي : [1]

الشكل (2- 2): علاقة معدلات النمو الاقتصادي بالبطالة:

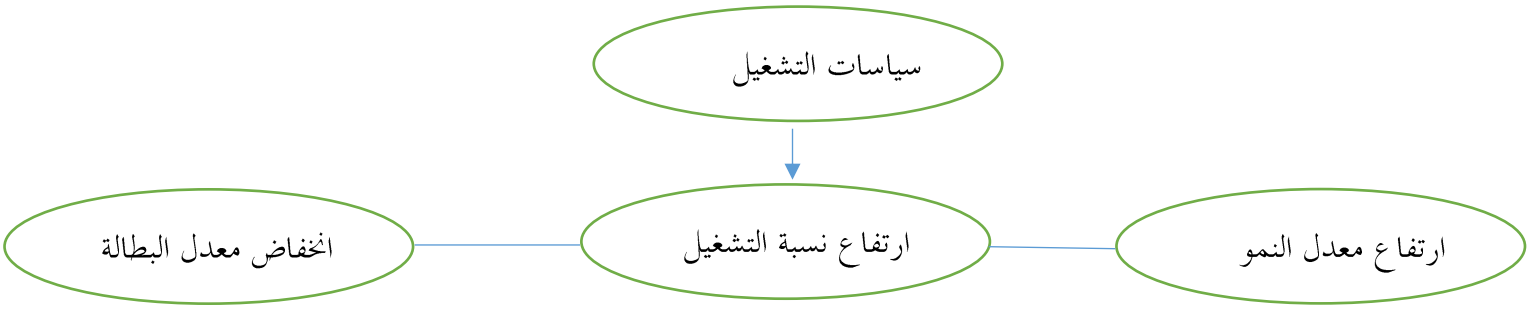

المصدر: عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص93.

ويبدو أن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة.

[1] - عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص93.

2- سياسة التشغيل لمعالجة التضخم

على الحكومة الاختيار بين تقليص معدلات البطالة ورفع معدلات التضخم في الأجل القصير، الأمر الذي يدفعها إلى اعتماد سياسات تشغيل تساهم في تنشيط سوق العمل للحد من البطالة وتقليصها من جهة،وكذا تحريك عجله الاقتصاد الوطني من خلال رفع انتاجية العمل في قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالصناعة والفلاحة للحد من تغيرات الأسعار فيها من جهة أخرى.

وكذا تعزيز الحوار الاجتماعي بين الفاعلين في سوق العمل للحد من زيادة الأجور غير المصحوبة بزيادة في الإنتاج مما يبقي على معدلات تضخم مقبولة لا تضر باقتصادها الوطني ولا بالقدرة الشرائية لمواطنيها من جهة أخرى. [1]

3- تأثير سياسات التشغيل على الفقر:

أن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما ونوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة والتخفيف من حده الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدف شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع، وأن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية، ولذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المناطق في زيادة القيمة المضافة الكلية ولذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات[2]، ونظرا إلى أن هذه المؤشرات منها الكمي ومنها النوعي، فإن التقدير يستند إلى نوعين من المرجعيات وهي البيانات الإحصائية المتعلقة بالتشغيل وتوزيعاته من ناحية والاستنتاجات حول ظروف العمل والعدالة في الفرص من ناحية ثانية وهذه الاستنتاجات مبنية على التحقيقات والملاحظات وبالتالي فإن تقديرها نسبي ولكنه يعكس الحقيقة إلى حد كبير، فمثلا سجلت الجزائر خلال الفترة (2008-2012) معدلات تطور الفقر، البطالة، التضخم ،كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[1]- عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص102

[2]- رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية عربية (61-66) بيروت، 2013، ص141.

الجدول(2-2): تطور معدلات الفقر والبطالة و التضخم في الجزائر (2008-2012)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الفقر	11.1	09.8	6.2	5.5	5.2
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11
معدل التضخم	4.40	5.74	3.91	4.52	8.89

المصدر: عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص203.

4- أثر سياسة التشغيل على الاستثمار

يعتبر التشجيع على الاستثمار من السياسات النشطة التي تعتمد عند صياغة أي سياسة للتشغيل ،كونه يساعد على خلق مناصب جديدة للشغل وبذلك يعمل على التقليل من حده البطالة، ناهيك عن تحريك عجله الاقتصاد الوطني، ومن ثم سنحاول تقييم الاستثمار في الجزائر من خلال تحليل مؤشرين وهما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن المشروع الجزائري يصنفها ضمن المؤسسات التي توظف250 عامل.[1]

5-أثر سياسة التشغيل على الإنفاق الحكومي

اعتمدت الجزائر على التوسع الكبير في إنفاق الحكومي، بتبنيها لسياسة المشاريع الكبرى والتي مست عديد القطاعات كالسكن، البناءات القاعدية ،النقل، هياكل التعليم، وغيرهم، أين يمكن القول بأن الحكومة قد طبقت المقاربة الكيترية، والجدول الموالي يبين تطور مجموعة النفقات العمومية[2]، ورصيد الميزانية وكذا تطور حجم التشغيل من خلال معدل البطالة فمثلا نجد:

[1] - القانون رقم01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد 04-05-06 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد17 الصادر بتاريخ 2001/12/15، ص ص 06 05.

[2] - عبد الرزاق جباري ،آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص195.

الجدول (2-3): رصيد الميزانية ومعدل البطالة خلال الفترة2001-2012 الوحدة بالمليار دج

السنوات	مجموع الايرادات	مجموع النفقات	رصيد الميزانية	معدل البطالة
2001	1389.7	1321.6	68.7	%27.3
2002	1576.7	1550.6	26.0	%25.9
2003	1525.5	1690.2	-164.7	%29.7
2004	1606.4	1891.2	-285.4	%17.7
2005	1714.0	2052.0	-338.0	%15.3
2006	1841.9	2453.0	-611.1	%12.3
2007	1949.1	3108.6	-1159.5	%13.8
2008	2902.4	4191.1	-1288.7	%11.3
2009	3275.3	2446.3	-971.0	%10.2
2010	3074.6	4466.3	-1392.4	%10
2011	3489.8	8553.6	-2363.8	%10
2012	3804.0	7058.2	-3254.2	%11

المصدر: عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص195.

➢ **المطلب الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه التشغيل في الجزائر**

أنها حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لا سيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر هي المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع والأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية لا سيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة المناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال اما بسبب الغلق أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وعموما يمكن حصر التحديات والمعوقات التي تواجهها السياسات التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:

أ- المعوقات:

1- ضعف كمية ونوعية التعليم والتدريب العلمي:

يواجه تطوير العرض من العمالة مشكلة ضعف نوعية التعليم والتدريب وذلك بسبب ميل الأنشطة التي تقدمها برامج إعداد العمالة إلى توجهات العرض دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل، وكذلك لشح المعلومات المتاحة المؤسسات اعداد العمالة عن احتياجات سوق العمل من أنواع واعداد الوظائف ومواصفات شاغليها خاصة من ناحية المؤهلات العلمية والتدريبية والخبرات المطلوبة[1]، حيث نجد أن معظم مؤسسات التعليم والتدريب تلجأ إلى استخدام التدريب النظري في قاعات الدراسة بدلا من التدريب العلمي في المؤسسة علما بأن الأخير أكثر كفاءة ويرجع ذلك في حالات كثيرة إلى عدم تعاون أرباب العمل مع المؤسسات التعليمية والتدريبية في هذا المجال وعدم وعيها مسؤوليتها الاجتماعية نحو التدريب الطلبة والباحثين عن العمل وغيرهم.

[1] - سنوسي علي، دراسة تحليليه لظاهرة البطالة في الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص6.

2- مشاركة هامشية لقطاع الخاص في التدريب :

يتم تحويل معظم آليات تطوير العرض وبرامج التدريب من قبل القطاع العام وتتولى إدارتها المؤسسات الحكومية وبالإضافة إلى ذلك تعجز معظم البرامج التعليمية والتدريبية التي تعتمد على التدريب ضمن منظمات العمل كوسيلة لربط مهارات القوى العاملة مع احتياجات السوق، عن كسب التعاون المنشود من قبل القطاع الخاص.

3- الأثر السلبي للقيم الاجتماعية والتقليدية على التدريب والتشغيل:

ان الأفكار النمطية السلبية والنظرة الدوتية التي تحيط ببرامج التعليم التقني والتدريب المهني قد صعبت على هذه المبادرات جذب نوعية مختلفة من الطلاب والمتدربين، وفي الواقع لا تزال هذه البرامج مخصصة بأولئك الذين يقررون فشلهم في النظام التعليمي، الأمر الذي يضيف تحديات إلى طائفة التحديات التي تواجه هذه البرامج التي يتوجب عليها ليس فقط تطوير مهارات المشاركين، بل أيضا إصلاح سلوكهم واتجاهاتهم نحو العمل والإنتاج، وكذلك العمل على تعديل النظرة العامة نحو التعليم التقني الذي لا زال لا يعتبر بديلا مناسبا بالتعليم الأكاديمي، أي تغيير رؤية الذين لا يعتقدون بأن التعليم التقني بديلا للتعليم الأكاديمي.

4- مرونة غير كافيه للتشريعات سوق العمل :

تعتبر تشريعات سوق العمل من أهم محددات الطالب على العمل وعلى الرغم من إدخال العديد من إصلاحات على هذه التشريعات خلال العقد والنصف الأخيرين، فإن بعض هذه التشريعات ما زال يمارس دورا سلبيا على الطلب خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا للأجور، أو تحديد الأجور في القطاع العام لا يمكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص ومما يحد من الطلب على العمالة في الأخير.

5- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة تنحيتها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولا سيما تلك التي كلفت بتنظيم وتاطير سوق العمل الذي يفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة

القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.[1]

6- من بين المعوقات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال العمل غير المنظم أو ما يعرف ب L'economie/Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل بالندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال سواء في مجال ظروف العمل، أو في أجور أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل في غياب أوضاع الهيئات الرقابية.[2]

7- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل

8- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار

9- معوقات الاستثمار الأجنبي ويعد هذا الأخير من بين الطرق لخلق فرص العمل

10- ضعف قدره المؤسسات على تقييم مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية.[3]

11- الآثار السلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل ويتمثل هذا العائق الأبرز بأداء سوق العمل في الجزائر في الأنظمة غير المتطورة لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة حول أدائه، المعلومات الصحيحة، المتكاملة قد صعبت مهام تصميم برامج تدريب وتشغيل فعالة وزادت من صعوبة مراقبتها وتقييدها على نحو مستمر في أثناء تطبيقه وفي هذا الإطار أشارت بعض التقارير الدولية إلى النقص الكبير في المعلومات المتوفرة عن الوضع في سوق العمل واحتياجات التدريب والوظائف الشاغرة في الجزائر.[4]

12- برامج تشغيل منسقة: إن البرامج التي تهدف إلى تعزيز التشغيل في الجزائر متعددة في أغلب الأحيان تنسيق أنشطتها في ما بينها.

---

[1] - معاشو سميرة، آليات التشغيل في الجزائر، مذكرة لنيل ماستر حقوق تخصص "قانون اجتماعي"، جامعة سعيدة2017 ص63.

[2] - عبد الكريم مسعودي، استراتيجية التشغيل بالجنوب الجزائري وتحديات التنمية المحلية، ولاية إدرار، الخميس10 مارس2016، يوم دراسي، ص10.

[3] - زواويد لزهاري، سياسات التشغيل في الجزائر المجلة الدولية للدراسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص57.

[4] - سنوسي علي، دراسة تحليليه لظاهرة البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص87.

ب– التحديات:

1- الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات والعنوف ضد المجتمع والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونه العواقب.

2- التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة[1] التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى مقومات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل تمكن من عدم تكيف أنظمة برامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط مما يتناسب الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيد من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجد مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضه للبطالة الحتمية عند تخرجهم.[2]

3- معالجة مشكل البطالة دون مراعات ضوابط الشغل واحتياجات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي كرس خلق أنشطة مادرة للمال، وغير خالقه للثروة ولا لمناصب الشغل.

4- عموما تمثل البطالة في الجزائر وسوء نوعية الوظائف أحد أوجه التهميش واليأس الذي تشعر به شريحة واسعة من الشباب والأمر الذي من شأنه أن يكون تحديا بالتشغيل، إن لم يتم تحسين نوعية الوظيفة وتقليص البطالة.

5-تقليص حجم الاستثمارات العمومية والتراجع عن الاستثمارات المبرمجة مما يلغي فرص الشغل التي قد تتيحها للعديد من البطالين.

6- ارتفاع معدل السكان بعد تحدي للتشغيل والجزائر في الآونة الأخيرة في تزايد مستمر للسكان.

فكلما زاد عدد السكان، كلما زادت مشكلة[3] البطالة وقلت فرص الشغل، فالزيادة المتكررة في عدد المواليد مع الأخذ بعين الاعتبار تأخر الأوضاع الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا السياسية يزيد من مشكلات هذه الدولة، فإن الارتفاع الحاد في السكان يزيد الأمر سوءا

---

[1] - بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (2014/1990) مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول التقييم السياسات الإقلاع في الفقر في الدول العربية في ظل العولمه2014 جامعة تيبازة ص564.

[2] - قميحة رابح، سياسات التشغيل في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة، جامعة تيزي وزو، 2013-2014، ص169.

[3]- جمال حسن، أحمد عيسى، البطالة وعلاجها، مرجع سبق ذكره، ص85

يؤكد ل. بيرسون مؤلف كتاب "شركاء في التنمية"[1] على أن إخفاق الدول النامية في خلق المزيد من فرص العمل هو في حد ذاته إخفاق في تحقيق التنمية.

7-دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة[2] بما كانت عليه سابقا ويعتبر من أبرز التحديات.

ترجيح النشاط التجاري الذي ينشا مناصب شغل كثيرة (على حساب الاستثمار المنتج المولد والذي يخلق مناصب شغل)

8-ترجيح النشاط التجاري الذي ينشئ مناصب شغل كثيرة (على حساب الاستثمار المنتج المولد والذي يخلق مناصب شغل)

9- سياسة النمو الغير متوازن (إي تتركز في[3] قطاع معين) فإنها تزيد من درجه الانتقال نحو القطاع الذي يحصل فيه نمو، ومثال على ذلك انتقال العمالة من القطاع الزراعي الراكد إلى القطاع الصناعي المتنامي،وتختلف دوافع هذا الانتقال، فمنها ما يعود إلى تفاوت مستوى الأجور ومنها يعود إلى دوافع غير اقتصادية مثل فرض التطور المستقبلي والترقية (دوافع اقتصادية غير مباشرة) وكذلك اختلاف مستويات المعيشة واختلاف المرافق والخدمات ومدى توفرها.

10- الزيادة في سن التقاعد فمثلا الجزائر سن التقاعد60 سنه عاما فهنا كل ما تقدم العامل بالعمر فإنه يحقق امتيازات لا يستطيع التضحية بها بسهولة فهنا يقع تداخل بين مشكلة اقتصادية ومشكلة اجتماعية اقتصادية فعال الدولة التضحية بأحدهما أما تطبيق التقاعد المبكر لخلق مناصب شغل وفقدان الجودة وإما العكس الحفاظ على الجودة وكثرة البطالة

11- تأثير الخوصصة على البطالة والتشغيل، وعليه فإن وضعية التشغيل ازدادت خاصة بالنسبة للدولة التي يتميز قطاعها العام بتوفير فرص العمل أكثر مما يوفره القطاع الخاص، كما كان الشأن ببلادنا بسبب طبيعة التوجه الاشتراكي السابق الذي يحصر أنشطه القطاع الخاص في مجالات محددة.[4]

---

[1] - رفعت محجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، مصر، ط1،**1991** ، ص28

[2] - معاشو سميرة، آليات التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3] - مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعه1، دار وائل للنشر، 2007، ص133.

[4] - ناصر دادي عدون عبد الرحمن العايب- البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي بالاختصار، من خلال حاله الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص216.

فقد نتج عن ذلك معدلات البطالة من سنه لأخرى حيث انتقل معدلها من10 % سنة1988 الى25 % عام1995

ومن المنتظر أن يتجاوز30 % لسنوات القادمة، بسبب نمو الفئة النشطة من جهة ومسار الخوصصة من جهة أخرى.

12- تطور وتزايد النمو الديمغرافي في الجزائر (تطور الفئة النشطة)

الجدول (2-4): نمو الفئة النشيطة في الجزائر من1996 الى2010

السنوات	1966	1977	1987	1997	2010
الفئة النشطة	663،564،2	952،049،5	000،138،4	000،069،8	629،100،12

المصدر: ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي بالاختصار، مرجع سبق ذكره، ص216.

❖ المبحث الثالث: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في توفير مناصب الشغل (2010-2020)

قامت الجزائر كغيرها من الدول باتخاذ عده تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للمستثمرين الأجانب وتفتح الأبواب أمامهم وذلك بهدف توفير وتهيئه مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير مناصب شغل.

➢ المطلب الأول: وضعية التشغيل في الجزائر

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في توفير مناصب الشغل وانخفاض معدلات البطالة، يمكن أن نعبر مسيره تطور التشغيل في الجزائر المراحل الأساسية التالية:

1- مرحلة 1962- 1996:

بقية وضعية التشغيل بعد الاستعمار مستمر نوعا ما خلال سنوات الأولى لما بعد الاستقلال نظرا لاندثار الكثير من الوظائف (على قلتها) بعد خروج المستعمرين الذين كانوا يوفرونها في منشآتهم المختلفة التي غادرها، تزامن هذا مع توقف فرنسا بعد الاستقلال عن استقبال المهاجرين إليها للعمل بل قامت بطرد 4000 عامل ما بين 1963-1964 وأمام هذه الوضعية المرتبطة بدا العمال في تشكيل خلايا ومجموعات تعتمد على نفسها في تسيير المؤسسة المتوقفة فيما عرف حينها بالتسيير الذاتي رغم كل من الصعوبات وأخطاء أدت في نهاية هذه الفترة إلى تفاقم البطالة خاصة مع ضعف القطاع العام بسبب ضعف مداخيل الدولة.[1]

تميزت هذه الفترة بتشغيل مكثف حوالي 150000 منصب عمل جديد خاصة منذ 1973 والتي امتدت حتى 1985 بنفس الوتيرة في إطار مشاريع الثورة الزراعية حيث عرفه قطاع الفلاحة نمو ملحوظة في التشغيل أضافه إلى قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والإدارة التي كانت تحوز أكبر نسبه في التشغيل خلال هذه الفترة.

[1] - مغلاوي محيي الدين عبد القادر، التشغيل في الجزائر: قراءة تحليليه للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل المجلد7، العدد 1، 2018، ص16.

وقد وجهت انتقادات كثيرة للسياسة التشغيل في هذه الفترة التي اعتمدت على فكره الصناعات المصنعة وتبنت الاشتراكية كمنهج اقتصادي من حيث إن التشغيل كان مصطنعا نتيجة ضعف الإنتاجية وتحمل ميزانية الدولة لتكاليف عجز المؤسسات والإدارات التي كانت تشغل أكثر بكثير من طاقتها الإنتاجية أضافه إلى أن الإحصائيات الرسمية التي كانت تتحدث عن معدلات البطالة كانت تغفل عنصر المرأة والشباب الذين راحت أعدادهم تتزايد مع نمو عدد السكان الناتج عن تحسن أوضاع المعيشة.[1]

2- مرحلة 1978-1989:

كان هناك استمرارية في وتيرة التشغيل على العموم خاصة في المخطط الخماسي الأول الذي كان يهدف إلى تحقيق مجموعة أهداف من بينها محاولة التقليل من التبعية إلى الخارج وتشجيع الاستثمار لكن المخطط الخماسي الثاني اصطدم بأزمة انهار أسعار البترول سنه 1985 ليبدأ النظام في الإصلاحات مما أدى إلى انخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في البطالة التي بلغت 18.9 % سنه 1989.

كم عرفت الجزائر في أواخر هذه الفترة ظهور منظومة تشغيل الشباب المعروفة، ففي سنه 1987 شرعت الحكومة في العمل باول برنامج مستقل لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنه يهدف إلى إنشاء 200 ألف منصب عمل دائم في مده سنين فقط.

لكنه لم يستطع توفير أكثر في 100 ألف منصب، 60 ألف استفاد منها شباب عبر مناصب عمل مؤقتة أو دائمة و 40،000 حصلوا على مناصب في إطار التكوين.

3-مرحلة 1990-2000:

تميزت هذه المرحلة بتبني الجزائر مجموعة من التعديلات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية الكبرى نتيجة سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق التي تقررت في أواخر عقد الثمانينيات، وقد أدى هذا إلى ضعف في التشغيل وارتفاع في البطالة بلغ مستويات قياسية مثلما يوضحه الجدول الموالي: أرقام معدلات البطالة المتزايدة خلال هذه الفترة

[1] - مغراوي محيي الدين عبد القادر، التنظيم والعمل، مرجع سابق، ص17.

الجدول (2–5) :تطور نسبة البطالة بالمائة (%):

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة	17.7	21.2	23.8	23.2	24.4	28.1	28	28	28	29.2	29.5	27.3

المصدر:مغراوي محي الدين عبد القادر، مجلة التنظيم والعمل المجلد 7 العدد 1 2018.

وتميزت هذه المرحلة بتناقض التشغيل في القطاع العام نتيجة التعديلات الهيكلية والخوصصة والإغلاق الذي مس الكثير من المؤسسات العمومية في مختلف القطاعات، وبينما عرف القطاع الخاص نمو محسوسا في التشغيل نتيجة نمو هذا القطاع.

إلا أن كان معدل النمو متفاوتا بين القطاعين إلا أن القطاع العام بفيء موفرا الغالبية من مناصب الشغل حيث كان يوفر 78 %، بينما القطاع الخاص 17.8 % وكان قطاع المؤسسات الأجنبية وفر 4.2 %

4–مرحلة 2001–2014:

تميزت هذه الفترة باستحداث آليات جديدة للتشغيل وهيئات للمساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية للقروض المصغرة ANGEM الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والهدف منها إنشاء مناصب شغل دائمة.

وإن ما يميز هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل نظرا للحركة التي ميزت مختلف القطاعات، حيث سمح هذا البرنامج بأحداث 619،534 منصب عمل.[1]

[1] - مدلس شكري آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على نمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014 اطروحة الدكتورة، العلوم الاقتصادية جامعة بسكره، 2017، ص130.

وتتميز هذه المرحلة بثلاث فترات:

-برنامج دعم النمو 2001-2004:

والجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات:

الجدول(2-6): مناصب الشغل المحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	النسبة %
الفلاحة و الصيد البحري	273976	44.22
السكن والعمران	83805	13.53
التربية- التكوين المهني- التعليم العالي و البحث العلمي	64661	10.44
الري	48166	7.77
أشغال عمومية	36033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	344197	5.52
منشآت إدارية	19381	3.13
منشآت شبابية وثقافية	17331	2.80
طاقة	11250	1.82
صحة	11028	1.78
اتصالات	10253	1.65
بيئة	5182	0.84
صناعة	2119	0.34
نقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619534	100

المصدر: مدلس شكري، آليات التشغيل المستخدمة في الجزائر وآثارها على النمو الرجع السابق ص130.

من قراءة الجدول أعلاه يظهر أن مناصب الشغل خلال فترة تطبيق البرنامج بلغ 619،534 موزع على مختلف القطاعات ويعتبر هذا العدد ذا أثر إيجابي على مستوى التشغيل، وقد استحوذ قطاع الفلاحة والسكن والعمران على نسبة كبيرة من هذه الزيادة وذلك بسبب الحجم الكبير للنفقات العامة المبرمجة في إطار هذا البرنامج لهذه القطاعات.

– انعكاسات برنامج النمو 2005–2009 على مستوى التشغيل:

وجاء برنامج تكميلي للفترة السابقة دعم النمو لفترة 2005–2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والتي تزيد عن سابقتها وذلك راجع تغطيه النقائص ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد ارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات والجدول الموالي يوضح التغيير الإيجابي لمناصب الشغل.

الجدول (2-7):مناصب الشغل المستحدثة خلال 2005- 2009

التعيين أ + ب	مناصب الشغل المستحدثة خلال 2005-2008
أ- مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارة العمومية الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية	272797
مناصب الشغل لدى التوظيف العمومي	675947
مناصب الشغل الاستثمار المنجزة في القطاع الفلاحي.	666510
المستثمرات المحمولة من قبل البنوك.	155110
العقود ما قبل التشغيل.	225353
الإدماج المهني.	441914
القروض المصغرة.	428613
مجموع (أ)	3166374
ب- معدل المناصب الشغل الدائم سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة. المناصب: التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة مناصب الشغل المأجور ذات المبادرة المحلية.	1865318
المجموع أ + ب	5031692

المصدر: مدلس شكري، آليات التشغيل المستخدمة في الجزائر وآثارها على النمو الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص133

- البرانامج الخامس 2010 2014 على مستوى التشغيل والبطالة:

إن الهدف المعلن لهذه السنوات الخمسة هو استحداث 3 مليون منصب شغل جديد لآفاق 2014 منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار استفادت برامج دعم استحداث مناصب الشغل من غلاف مالي قدره (350 مليار دينار جزائري) لمرافقه الإدماج المهني لخرجي التعليم العالي والتكوين المهني ودعم استحداث المنشآت المصغرة، وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة

سياستها التشغيلية لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل وكانت التوقعات لفترة 2010 2014 كما يلي[1]:

- أجهزة دعم الشباب ANSEJ ب 100.000 منصب شغل.

- تنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز الإدماج المهنيDNP .

- تخسيس هام لموارد المالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، والقطاعات المولدة لمناصب الشغل.

- دعم مالي بقيمه 2000 مليار دمج لفائدة قطاعي الصناعة والفلاحة وتنميه الموارد البشرية (التربية والتكوين).

يمكن تقسيم انتكاسات البرامج الخماسي (2010 2014) على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة بالنظر إلى أهمية البرامج الجديدة الاستثمارات العمومية، وستتنامى أكثر فأكثر مع إنعاش الاستثمار.

➢ **المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2010-2020**

ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وخلق فرص العمل من جهة أخرى وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

[1] - مدلس شكري آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص137

1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2010-2019:

الجزائر إلى تحسين منافعها الاستثمارية وذلك من خلال قيامها بسن قوانين وتشريعات ومنح حوافز وضمانات التي تعتبر من أهم شروط الجاذبية.

وعليه يمكن عرض وتوضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-8) :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010 2020)

السنوات	القيمة (مليون دولار)
2010	2301.2
2011	258.6
2012	1199.4
2013	1696.7
2014	1506.7
2015	584.5
2016	1636.3
2017	1232.3
2018	1466.1
2019	1381.9

المصدر: عصام دقيش، تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول، دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، 2020.

لم تعرف هذه الفترة تغييرات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلا سنه 2015 عرفت تراجع عن مقارنة بالسنوات السابقة.

وذلك راجع لأسباب اقتصادية (انخفاض أسعار البترول):

2- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة:(2002-2018) :

لقد توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينة غير متساوي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول(2-9): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002 - 2018

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة من اجمالي المشاريع %	القيم المحققة (مليون دج)	النسبة من اجمالي القيمة المحققة %
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.33	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.57
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	15.09	130780	5.20
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
الاجمالي	901	%100	2519831	%100

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد تنمية، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، الجزائر، 2019-2020، ص153.

نلاحظ من خلال الجدول على أن قطاع الصناعة احتل مرتبه الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجه المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع 558 مشروع خلال الفترة (2002 2018) قيمه إجماليه 2050277 دج أي ما يعادل 61،93 % من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر.

ليااليه قطاع البناء ب 142 مشروع وبقيمه 82593م دمج، وهو ما يشمل أزيد من 15 % من إجمالي عدد المشاريع الواردة في الجزائر.

ويتضح لنا من خلال الجدول أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمركزت في قطاع الصناعة، وفي الأخير الذي تحصل على نسبه طائلة وقطاع الاتصالات بنسبه 0.11 % فقط.

3- الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر متعددة سواء كانت دول جانبيه أو عربية، وقد يصنف بعضها ضمنه مشروعات الشراكة، إلى أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات.

– ويمكن توضيح أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2010 – 2017)

الجدول (2–10): يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر (2010 – 2017)

الدول	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
اسبانيا	7	2.232.1	3
قطر	2	2.1500	2
تركيا	2	1.737.3	2
لوكسمبورغ	1	837.3	1
المملكة المتحدة	7	408.7	6
فرنسا	15	376.6	13
جنوب افريقيا	1	350.0	1
سويسرا	3	286.2	3
ألمانيا	6	175.8	6
بورما	1	159.1	1
أخرى	42	664.1	39
الاجمالي	87	9.378	77

المصدر: بن عبد العزيز سفيان، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصاد الوطني الجزائري، مجلة البشائر الإقتصادية، ص58.

من خلال الجدول نرى أن عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بلغت 77 شركة يتم تنفيذها من قبل 77 شركة عربية وأجنبية تشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لهذه المشاريع 09 ملايين دولار حيث أحلت اسبانيا وقطر وتركيا قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات.

4- التوزيع الجغرافي للاستثمار في الجزائر:

تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كلم^2 بطول شريط ساحلية يبلغ998 كم فهي بهذه المساحة وتنوع التضاريس والمناخ تعرف مجموعة من الاستثمارات ولكل مشروع استثماري خصائص في توظيفه حسب المناخ، أو حسب القرب في البحر والبعد بالإضافة إلى العوامل الأخرى، والخريطة الموالية تبرز أهم توزيع الاستثمارات الأجنبية منها والمحلية في الجزائر.

الشكل (2-3): التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر2010-2014.

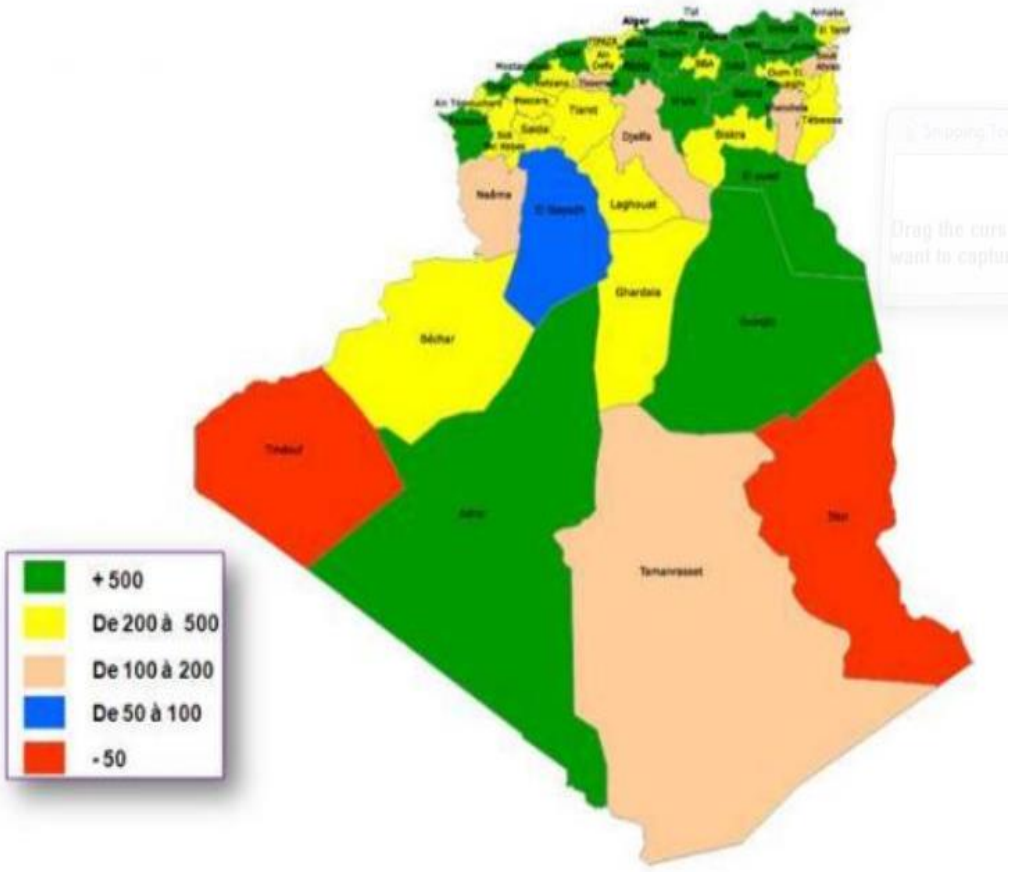

المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015" وبيانات الملحق01.

نلاحظ من خلال الخريطة فإن توزيع الاستثمارات لم يقتصر على السواحل المطلة على البحر، ولكن نجد نسبة كبيرة في الصحراء مثل ما هو في ولاية ورقلة التي تعرف المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات، لكن في ما يخص ولايتي التيمي وتندوف فسجلت أقل المشاريع الاستثمارية انتشارا بسبب مناخ المنطقة الصعب الذي يشكل عائقا أمام القطاع الصناعي والزراعي.

➢ **المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل في الجزائر:**

تظهر البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الجزائر بمعدلات مختلفة ومتباينة، استثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في خلق مناصب شغل والتقليل من هذه المشكلة نظرا للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والشغل، ومن الإحصائيات الواردة نلاحظ بأن الشركات الأجنبية ساهمت في خلق مناصب شغل ولو بالنسبة ضئيلة مقارنة مع ما تتوفر عليه الجزائر من قدرات بشرية هائلة.

وسنحاول في هذا المطلب عرض مقدار مناصب الشغل المتوفرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2010 2020 إلى أن بالونه الأخيرة 2020 لا توجد معلومات دقيقة.

1- حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الجدول(2-11) :عدد مناصب الشغل الموفرة من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002 2018

البيان	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	مناصب الشغل	%
الاستثمار الأجنبي المباشر	901	2519831	226471	17.62
الاستثمار المحلي	62334	11780833	1098011	82.38
المجموع	63235	14300664	1324482	100

المصدر: بقاط حنان، الإستثمار الأجنبي وأثره على على التشغيل في الجزائر، جامعة الوادي2021، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ص161.

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه نلاحظ محدودية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق وظائف عمل حيث بلغ عدد العمال المشتغلين في إطار الاستثمارات المصرح بها نحو 226.471 عامل وهذا من إجمالي عماله قدرها 1.324.482 وذلك من خلال 901 مشروع بمبلغى2.519.831 مليون دج

2- توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول (2-12) : فرص العمالة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر 2002-2018

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة في اجمالي عدد مناصب الشغل
الزراعة	13	%1.44	641	%0.48
البناء	142	%15.76	23928	%17.91
الصناعة	558	%61.93	81413	%60.95
الصحة	6	%0.67	2196	%1.64
النقل	26	%2.89	2407	%1.80
السياحة	19	%2.11	7956	%5.73
الخدمات	136	%15.09	13842	%10.36
الاتصال	1	%0.11	1500	%1.12
الإجمالي	901	%100	226471	%100

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص154.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو القطاع الذي يوفر مناصب شغل بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث بلغ عدد المناصب فيه 81413 منصب بنسبه 60.95 % ويلي قطاع البناء ب 23928 منصب بنسبه 17.91 % القطاع الخدمات ب 13842 منصب بنسبه 10.36 % وتليه القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة إلى أن نصل إلى قطاع الاتصال الذي يأتي في الأخير من حيث

التوفير مناصب الشغل ب 1500 منصب بنسبه 1.92 %، حيث بلغ عدد المناصب في إجمالي القطاعات المذكورة ب 226471 منصب.

3- توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم المستثمرة:

الجدول (2-13): فرص العمالة من خلال التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المناطق	مناصب الشغل
أوربا	78415
أوربا منها الاتحاد الأوربي	44646
آسيا	11761
أمريكا	3737
الدول العربية	34462
إفريقيا	609
استراليا	264
ش. متعددة الجنسيات	4335

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI.

نلاحظ أن أكبر عدد من المناصب كان من قبل الدول الأوروبية ب 78415 منصبا منها 44646 للاتحاد الأوروبي ثم تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية ب 34462 منصب عمل وتليها دول آسيا ب 11761 منصب عمل أما النسبة الضئيلة المتبقية قسمت بين أمريكا أفريقيا أستراليا والشركات متعددة الجنسيات حيث حققت كلها مجتمعه 8945 منصب عمل.

4-المشاريع الاستثمارية في اطار الشراكة جزائرية اجنبية :

لجات الجزائر الى تبني استثمارات عن طريق الشراكة حيث يكون الطرف الجزائري و الاخر اجنبي لتجسيد مشاريع استثمارية جديدة و هناك عدة دول تشارك الجزائر في تنفيذ المشاريع و خلق مناصب شغل كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-14): اهم الاستثمارات بالشراكة الجزائرية أجنبية 2010

التعيين	المبلغ بالمليار (د.ج)	عدد المشاريع	مناصب الشغل المنجزة
جزائرية- اسبانية	139	22	1946
جزائرية – مصرية	100	02	431
جزائرية – فرنسية	31	39	2748
جزائرية – جنوب إفريقيا	30	01	138
جزائرية – امريكية	19	03	68
جزائرية – – فرنسية- مصرية	15	01	300
جزائرية – سعودية	15	03	909
جزائرية – المالي	07	01	36
جزائرية – إماراتية	03	01	155

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .WWW.ANDI

يظهر في الجدول 14 المشاريع الإستثمارية بالشراكة الجزائرية الأجنبية حيث احتلت المرتبة الأولى بالشراكة مع فرنسا بـــــــــــ: 2748 منصب شغل منجز وتليها الشراكة الإسبانية بـــــ:1946 منصب شغل منجز، وتليها الشراكة السعودية بـــــ:909 منصب شغل منجز، وتأتي في المرتبة الرابعة الشراكة الجزائرية الفرنسية المصرية بـــــ:300 منصب شغل منجز، وهكذا تأتي باقي الدول كما هو موضح في الجدول.

خلاصة الفصل:

قامت الجزائر كغيرها من الدول بتهيئة مناخها الاستثماري من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهذا لما لهذه الأخيرة من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني عموما والتشغيل خصوصاء.

ولقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010 2020) في تحسن وتطور مستمر وذلك نتيجة للقوانين التي أصدرتها والحوافز والامتيازات التي منحتها والتي أدت دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بحيث مس هذا الأخير بشكل كبير قطاع الصناعة إضافة إلى قطاع الزراعة والخدمات.

كما أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر استحوذت عليها الدول الاوربيةو الاسيوية وذلك نظرا للموقع الذي تزخر به الجزائر والمؤهلات التي تتمتع بها، بعكس الدول العربية التي كانت مساهمتها ضعيفة نوعا ما، كما توصلنا إلى أن حصيلة التشغيل خلال الفترة (2010 2020) عرفت تحسنا ملحوظا.

خاتمة

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، و يبدو ذلك جليا من خلال البرامج و الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها توفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل و الراغبة فيه، و ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الضمانات للمستثمر الوطني و الأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع و تطوير الاستثمارات و بالتالي خلق مناصب الشغل، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

من هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، و تنوع القطاعات الاقتصادية، فالجزائر تمتلك مؤهلات و عناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين، و رغم أن هذا الاستثمار ما يزال يهتم بالقطاع النفطي و له مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات.

❖ النتائج:

قامت الجزائر كغيرها من الدول بتهيئة مناخها الاستثماري من اجل جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها و هذا ما تم عرضه في النتائج:

- ✓ تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه.
- ✓ اهتمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بقطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الإيجابي.
- ✓ تسعى الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من حدة البطالة.
- ✓ تقلب و تذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين فترة و أخرى مما أثر على معدل البطالة.
- ✓ إن عجز القطاع العام و ظهور بعض الأزمات الاقتصادية رغم الجزائر على تبني الاستثمار الأجنبي المباشر لضمان النمو الدائم.
- ✓ رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ساهمت في خلق فرص العمل.

إختبار الفرضيات:

- الفرضية الاولى: محققة تسعى الجزائر الى توفير المناخ اللائم المشجع للإستثمار ،و ذلك من خلال جملة القوانين التي تصدرها الدولة لجذب المستثمر.

- الفرضية الثانية:صحيحة صحيح أن الإستثمار الأجنبي المباشر حقق العديد من مناصب الشغل ،لكن مشكلة البطالة تزال قائمة .

– الفرضية الثالثة: صحيحة الجزائر انتهجت عدة برامج و سياسات لكن تصدت لها عدة عراقيل إضافة الى ذلك تفوق نسبة النمو الديمغرافي (الكثافة السكانية)على الموارد المتاحة التي طبقت عليها تلك البرامج و السياسات .

❖ **توصيات:**

- ✓ تشجيع الشباب من أجل خوض غمار المقاولات والمشاريع والاعتماد على الذات مع الأخذ بعين الاعتبار لعاملين هما الدين والعادات والتقاليد.
- ✓ تحسين نظام التعليم بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، والعمل على التنسيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات السوق.
- ✓ يجب على الدولة أثناء تعاقدها مع المستثمر الأجنبي على تشغيل اليد العاملة الوطنية بشكل أكبر وذلك من خلال وضع شروط واضحة وصارمة.
- ✓ تحفيز الاستثمار المحلي على حساب الاستثمار الأجنبي، وإعطائه الأولوية.
- ✓ منح تحفيزات أكثر للمستثمرين الأجانب في ما يخص الاستثمار في القطاعين الزراعي والخدمي.
- ✓ إعطاء أولوية التشغيل لفئة الذكور قبل الإناث.
- ✓ منح امتيازات للشباب المهاجر وتوفير الظروف الملائمة المشجعة على العودة، والعمل على الحفاظ على الأدمغة والعنصر البشري الراجح ومواجهة مشكلة هجرة الأدمغة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب:

1. ابراهيم متلولي مغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل الاستثمار الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
2. أحمد محمد عبد العظيم، البطالة مشكله لا يعرفها الاسلام، ط1، دار السلام، مصر، 2008.
3. أشرف السيد حامد إقبال، استثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
4. البكري أنس والصافي وليد، النقود والبنوك بين النظريات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
5. جمال حسن احمد عيسى، البطالة وعلاجها، ط1، دار اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، 2008.
6. حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، مصر، سنه 2002.
7. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2006.
8. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
9. رفعت محجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، مصر، ط1، 1991.
10. سليمان عمر محمد عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر "حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان، الأردن، 2010.
11. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبه الإشعاع، ط2، مصر، 1989.
12. عباس علي، إدارة أعمال دولية، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
13. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
14. عبد الرحمن إسماعيل وعرفات حربي،" مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

15. عبد الرزاق حسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حامد، ، الاردن،2014.

16. عبد السلام أبو فحف، نظرية التداول وجدول الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

17. عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول الغربية، دار الثقافة، عمان، 2010.

18. عبيوط محند وعلي، استثمارات الأجنبية في القانون التجاري، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

19. عمر هاشم، محمد صدقه، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

20. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

21. قاسم ناجي علوان، أداره الاستثمار بين النظرية والتطبيقية، دار الثقافة، عمان، 2012.

22. محمد سيد أبو سعود، الإمكانات التكنولوجية، النمو الاقتصادي، سلسلة دوريه تعني بالقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الخامس والتسعون، السنة التاسعة المعهد العربي للتخطيط، يوليو/ تموز 2010.

23. محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، منشورات العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

24. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.

25. محمد عبد العزيز همجية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، (مفهومها، نظرياتها، سياساتها) ، الدار الجامعية، مصر، 2003.

26. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعه1، دار وائل للنشر، 2007.

27. مغلاوي محيي الدين عبد القادر، التشغيل في الجزائر: قراءة تحليليه للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل المجلد7، العدد 1، 2018.

28. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، الأردن، 2003، ط1.

29. ناصر دادي عدون عبد الرحمن العايب- البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي بالاختصار، من خلال حاله الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

30. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي.

31. الوزني خالد، الرفاعي أحمد، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

قائمة المذكرات و الأطروحات:

1. با محمد نفيسه، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة وهران2، الجزائر، 2015

2. براهمية آمال، سلايسية طريفة، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على اقتصاديات ومؤسسات دراسة الحالة الجزائر، بسكره، 2014.

3. بعطاش عبد الكريم، الإستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري، اطروحة الدكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر،2009/2008

4. بولالي بدره، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة العمالة في الجزائر لفترة 2002-2006، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، اقتصاديات العمل، الجزائر، 2017-2018

5. بولطبخ حسيبه راجح مفيده، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل 1985-2016، إدارة مالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترَ، ميلة، الجزائر، 2017-2018.

6. خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، سنه 2013-2014

7. سنوسي علي، دراسة تحليليه لظاهرة البطالة في الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

8. –شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة تلمسان (2011-2012).

9. عبد الرزاق جباري، أثار سياسه التشغيل على التنميه المستدامه في الجزائر 2001-2012، مذكره ماجستير في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنميه المستدامه، جامعة سطيف 2014-2015، الجزائر

10. عبد السلام أبو فحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مصر، سنه 2000.

11. عبد الكريم كاكي، استثمار الأجنبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغردايه، 2010-2011.

12. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حاله الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

13. فؤاد محفوضي، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليليه وتقييمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

14. قميحة رابح، سياسات التشغيل في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة، جامعة تيزي وزو، 2013-2014.

15. لعريبي نسيمه، تطور دور الدولة في تنظيم التجارة الخارجية، 1978-1996، مذكرة ماجستير فرع قانون المؤسسات كلية الحقوق، الجزائر، 2001.

16. محمد الشريفي، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر,2004-2003.

17. محمد قدري، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في البلدان النامية دراسة حاله الجزائر، اطرحوه دكتورة، جامعة الجزائر، 2005.

18. مدلس شكري آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على نمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014 اطروحة الدكتورة، العلوم الاقتصادية جامعة بسكره، 2017.

19. مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة (2018-2019)، الجزائر.

20. معاشو سميرة، آليات التشغيل في الجزائر، مذكرة لنيل ماستر حقوق تخصص "قانون اجتماعي"، جامعة سعيدة2017.

21. نادية والي، النظام الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، اطروحة دكتورة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014.

قائمة المجلات:

1. بونقاب مختار، زواويد للزهار، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل التخلص من التبعية للمحروقات، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2018

2. رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية عربية (61-66) بيروت، .

3. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 2666، أكتوبر 1997، الكويت.

4. زواويد لزهاري، سياسات التشغيل في الجزائر المجلة الدولية للدراسة الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 02 ، برلين، ألمانيا، جوان 2018.

5. فاطمة بوسالم، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 2 سبتمبر 2017.
6. يوسفي محمد، مضمون وأهداف الأحكام الجريدة في المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، مجلة المدرسة الوطنية لأداره، الجزائر، 1999، العدد 2.

قائمة الملتقيات:

1. بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (2014/1990) مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول التقييم السياسات الإقلاع في الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 2014 جامعة تيبازة.
2. عبد الكريم مسعودي، استراتيجية التشغيل بالجنوب الجزائري وتحديات التنمية المحلية، ولاية إدرار، الخميس10 مارس2016، يوم دراسي.

المواقع الإلكترونية:

1. الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، عرض عام 2007.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014.
3. **www.andi.dz**

قائمة القوانين و التشريعات:

1. ألغى القانون 93-12 القوانين السابقة بمجملها، ماذا ما عدا قانون المحروقات الذي استمر العمل به دون تغييره.
2. الأمر رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
3. جريدة الشروق، نقلا عن موقعها الإلكتروني **WWW. echouroukeonline. com**

4. راجع للام رقم 66-248، المؤرخ في 15 سبتمبر سنه 1966، ج. ر العدد 80 ل 17 سبتمبر 1966.

5. عليوش قربوه كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1999.

6. القانون 10/30 المتعلق بالنقد والعرض الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية رقم 16 سنه 1990

7. القانون 11/82 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، مصادر في 1982/08/21، الجريدة الرسمية العدد 34.

8. القانون 13/86 الصادر في 13 أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 1476

9. قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ14-04-1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.

10. قانون رقم 63.277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، ج ر، عدد53، 2 أوت 1963.

11. القانون رقم01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد 04-05-06 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد17 الصادر بتاريخ 2001/12/15.

12. المادة 1.2. من الأمر 03.01 المؤرخ في 30 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد

13. المادة 15 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

14. المادة 32 من الأمر رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة الرسمية، 47 العدد 47.

15. المادة 37 من دستور 22 نوفمبر 1996 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

16. المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بالترقية ودعم الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 64.

17. الماده09-10-11 من الامر01-03-2001 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

18. المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 22-07-1990 المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار الأجنبي بين دول المغرب العربي الموقعة في 13-07-1990، الجريدة الرسمية رقم06.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تتمحور دراستنا حول أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، وبيان إهتمام الجزائر بتحسين مناخها الإستثماري وتطهير بيئة أعمالها، خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر إستقرارا وفي مستويات مقبولة، والتي من أبرزها توفير مناصب عمل وتخفيض معدلات البطالة، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أخطر المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري.

ومن خلال دراستنا في الفترة 2020/2010 توصلنا بأن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في توفير مناصب شغل ولو بنسبة قليلة مقارنة بما تقوم الدولة بتوظيفه خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الاجنبي المباشر، البطالة، العمل، الشغل.

Abstract :

Our study focuses on the impact of foreign direct investment on employment, and an observation of Algeria's interest in improving its investment climate and purifying its business environment, by providing the legal and regulatory framework in order to to obtain the greatest possible number of flows of foreign direct investment. , in addition to working on improving macroeconomic indicators and trying to make them more stable and at acceptable levels, including the creation of jobs and the reduction of unemployment rates, the latter being considered the most serious problems facing the Algerian economy.

Through our study on the period 2010/2020, we found that foreign direct investment contributes to job creation, even if it is at a low percentage, compared to what the State employs during this period.

Keywords: foreign direct investment, unemployment, work, employment.